



PROVISIONAL
A/41/PV.89
9 December 1986
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودي	: الرئيس
(الصومال)	السيد عثمان (نائب الرئيس)	: ثم
(فيجي)	السيد طومسون (نائب الرئيس)	: ثم

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام [٢٧] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠ .

البند ٣٧ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (A/41/453 و Add.1 ،

(A/41/768-S/18427

السيدة برتراند (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد احتلت
المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط مكان الصدارة في جدول أعمال هذه الجمعية على مدى
ما يقرب من أربعة عقود . وحاولت الأمم المتحدة على مدى ٣٩ عاما أن تؤثر على الأحداث
وتوجهها في هذه المنطقة . وبتخاذ القرار ١٨١ (د - ٢) في عام ١٩٤٧ الذي دعا إلى
إنشاء دولتين ذاتي سيادة في فلسطين التي كانت تحت الانتداب آنذاك ، فقد اضطلعت
الأمم المتحدة بمسؤولية فريدة في نوعها إزاء جميع الشعوب التي تعيش في هذه
المنطقة .

وعلى مر السنين ، كرست الأمم المتحدة موارد مادية وبشرية هائلة من أجل
التوصل في نهاية المطاف إلى حل منصف ودائم وسلمي للمشاكل القائمة في تلك
المنطقة . وإن الأمم المتحدة من خلال هذه الجمعية ومجلس الأمن وضعت صيغا للسلم . وإن
آلاف الموظفين في الأمم المتحدة يبذلون بمهام اجتماعية وتعليمية أنيطت بوكالة الأمم
المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . ويعمل آلاف الجنود
البواسل في ظل ظروف خطيرة كما شهدنا في الآونة الأخيرة تحت راية الأمم المتحدة في
الشرق الأوسط .

ومع ذلك ظل الحل الشامل لازمة الشرق الاوسط يراوغ هذه المنظمة مثلما راوغ كل من بذلوا جهودا مماثلة خارج اطار هذه الهيئة العالمية .
والنمسا على اقتناع تام بأنه يتعين على الامم المتحدة أن تتوسع بقدر أكبر في الدور الحاسم الذي تظلع به في الشرق الاوسط . فلا يسعنا ببساطة أن نتمسك بالآلا تستخدم امكانات هذه المنظمة في مجالي صيانة السلم وصنعه على النحو الاكمل .
إن الشرق الاوسط ، مهد الحضارة والثقافة والاديان ، ما زال احدى بؤر التوتر في عالمنا المعاصر . ونحن على بينة مما تنطوي عليه الحالة في تلك المنطقة من مخاطر جمة على السلم والامن العالميين . فالمعاناة الرهيبة التي يكابدها البشر من المدنيين الابرياء والتي لم تبارح الشرق الاوسط طيلة عدة عقود ما زالت مستمرة وهى من اقصى النتائج المترتبة على الجمود الراهن في السعي الى إيجاد حل لمشاكل المنطقة . وما شهدناه هذا العام في أوروبا وفي أنحاء أخرى من زيادة مروعة في الاعتداءات الارهابية مع ما تسفر عنه من خسائر جسيمة يذكرنا بالارتباط الوثيق بين أوروبا والشرق الاوسط .

وأود أن أذكر في هذا المقام بأن بلدي ، النمسا ، عازم على محاربة الارهاب بجميع أشكاله وبكل الوسائل المتاحة وبلا هوادة . فالارهاب آفة جديدة أصابت البشرية ولا يمكن تبريره أيا كانت الظروف أو الاسباب . ولكننا لا يسعنا أن نفض أبصارنا عن حالات يخلق فيها الكبت واليأس مناخا يمكن أن تروج فيه الدعوة الى الكفاح في سبيل قضية عادلة بوسائل العنف والارهاب المموجة .

وطيلة سنوات عديدة أكدت النمسا أن مصالح أوروبا وأمنها لا يمكن فصلهما عن التطورات في الشرق الاوسط . وما زال موقفنا من مسألة الشرق الاوسط ثابتا . فلن يتسنى إقرار سلم دائم إلا بإيجاد حل مقبول لقضية فلسطين التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط . وكان بلدي ، النمسا ، في مقدمة بلدان أوروبا الغربية التي كرمت جانبها كبيرا من طاقتها وأبدت حسن النية للاسهام في الوصول الى حل تفاوضي . ففي الميدان الانساني تساعد النمسا الجانبين الاسرائيلي والعربي بشتى السبل لتسوية بعض المشاكل .

ومن ثم ، فنحن على اعتقاد راسخ بأنه لن يتسنى ايجاد صيغة لاقرار السلم ما لم يستعاض عن قاعدة القبضة الحديدية بسيادة قواعد القانون الدولي . ويجب أن يكون احترام القانون الدولي عالميا . وينبغي لكل أطراف النزاع الا تدخر جهدا في سبيل التفاهم فيما بينها وأن يسهم كل منها بنصيبه في السعي صوب السلم .
واسمحوا لي أن أنوه مرة أخرى في هذا المقام بالعناصر الواجب ، في رأينا ، توافرها في أي حل عادل :

أولا ، ما زال قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) يوفران أوسع اطار معترف به للتسوية السياسية .

ثانيا ، إن استمرار وجود اسرائيل في الاراضي المحتلة وما تتبعه من سياسة الضم الضمني والعلني يشكلان في رأينا عقبة خطيرة تعترض السلم . وينبغي لاسرائيل أن تنسحب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) .
ثالثا ، إن الاستيلاء على الاراضي بالقوة أمر غير مقبول وصيغة "الارض مقابل السلم" لم تفقد شيئا من صلاحيتها ورونقها .

رابعا ، ينبغي ، من ناحية أخرى ، أن تحترم كل الاطراف المعنية حق جميع الدول - بما فيها اسرائيل - في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .
خامسا ، يجب الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واحترامها بما فيها حقه في اقامة دولة .

سادما ، ينبغي أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني دور في عملية المفاوضات الشاملة . وأود أن أذكر في هذا السياق أن كل بلد بوسعها اختيار أصدقائه ولكن ما من بلد يستطيع اختيار جيرانه في الموقع الجغرافي .

سابعا ، إن الحالة في الاراضي المحتلة تشير قلقا مستمرا وشديدا . وليس هناك شك في ضرورة تطبيق أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في زمن السلم وذلك الى حين انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

لقد شهدنا خلال العام الماضي عددا من التطورات الدبلوماسية يمكن أن يستبدل منها على أن المواقف التي طالما تشبعت بها مختلف الاطراف قد تبدأ بالتدرج في التغيير .

والنمسا تؤيد بقوة الفكرة الداعية الى عقد مؤتمر ملم دولي معني بالشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة . وفي رأينا أن مشاركة كل الاعضاء الدائمين - واکرر كل الاعضاء الدائمين - في مجلس الامن وجميع الاطراف المتنازعة ، بما في ذلك الجانب الفلسطيني ، أمر على جانب كبير من الهمية .

وقد طرحت ، مؤخرا ، مقترحات جديدة تتعلق بالشروع في تنفيذ هذه العملية . والنمسا ترحب بكل المقترحات التي يمكن أن تؤدي الى عقد ذلك المؤتمر وفي هذا السياق يجدر الالتفات الى التصريح الذي أدلى به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أمام مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز فيما يتعلق بقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وإذا كانت هناك حاجة للتدليل على مدى ما تسببه الصراعات السياسية من معاناة انسانية ، فيكفي أن ننظر الى لبنان الذي مزقته الحرب وانقسم على نفسه داخليا . والمصالحة الوطنية أمر يرجع بالتأكيد الى الشعب اللبناني ذاته . ولكن استعادة ذلك البلد المشخن بالجراح لسيادته كاملة أمر يجب أن يدخل في جميع الاعتبارات فيما يتعلق باقرار ملم دائم في تلك المنطقة مستقبلا .

إن النمسا تؤيد بقوة دعوة مجلس الامن - كما وردت في قرار المجلس ٥٨٧ (١٩٨٦) ، الذي اتُخذ قبل اسابيع قليلة - إلى إنهاء أي وجود عسكري في جنوب لبنان غير مقبول لدى السلطات اللبنانية ، وأن تتعاون جميع الاطراف المعنية دون تحفظ مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بغية تمكين تلك القوة من الاضطلاع بولايتها على نحو كامل .

وقد أعرب الرئيس مبارك ورئيس الوزراء بيريز ، في اجتماعهما الاخير ، عن أن الامل في أن يصبح عام ١٩٨٧ عام المفاوضات حقا .

وأود أن أناشد جميع الاطراف المعنية أن تدرك - إزاء شعوبها أيضا - مسؤوليتها المشتركة عن إحلال السلم في الشرق الاوسط . ثمة حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تدابير خلاقية وجريئة وحاسمة لإحلال السلم . وإلا ، فإننا نخشى أن تحبط آمال شعوب الشرق الاوسط مرة ثانية .

السيد فاخوري (لبنان) : من مراجعة تقرير الامين العام الاخير حول الحالة في الشرق الاوسط ، يتبين أن مختلف البنود التي عاجها لاتزال تفتقر إلى الحل الجذري والعادل . فقضية فلسطين ، التي هي قضية الشعب الفلسطيني ، لاتزال معلقة ؛ ومؤتمر السلام الدولي لا يزال مستقبه غامضا ؛ والاعتداءات والممارسات الإسرائيلية داخل الاراضي المحتلة وخارجها مستمرة ، بل تزداد وتعمق ؛ والوضع في الجنوب اللبناني يتفاعل ويتأزم ؛ وقوة الامم المتحدة في لبنان لاتزال عاجزة عن تنفيذ المهمة التي أوكلها إليها مجلس الامن منذ ثماني سنوات ونصف . كل ذلك بسبب موقف إسرائيل وتعننتها في رفض قرارات الامم المتحدة ، والتجاوب مع رغبة الاكثرية الساحقة من دول هذه المنظمة .

لقد حذرنا مرارا من هذا الواقع الخطير ومن استمراره ، ونعود اليوم للتأكيد بأن موقف إسرائيل هذا يجب أن يكون حافزا لاعضاء المنظمة الدولية على العمل الجدي ، الجماعي والفردى ، لغرض الحلول الجذرية والعادلة للوضع في الشرق الاوسط لا أن يكون سببا في تراخي العزيمة والرضوخ لسياسة القوة والامر الواقع ، التي تتبعها إسرائيل في تنفيذ مطامعها التي لا حدود لها .

وإنه ليستحيل علينا الاقتناع بتصريحات المسؤولين الإسرائيليين بأن ليس لهم مطامع خامة في أرض لبنان ومياهه . إذ أن إسرائيل لاتزال تحتل أرضا لبنانية ، وتواصل اعتداءات يومية مجرمة لإنسانية ضد قرى الجنوب وأهله ، مباشرة أو بواسطة قوى عميلة أطلقت عليها اسم "جيش لبنان الجنوبي" ، كما أنها لاتزال تعمل سرا على الإعداد لجر المياه اللبنانية إلى أراضيها . وتواصل إسرائيل منع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تنفيذ مهمتها ، عملا بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، والقرارات اللاحقة به ذات الصلة . وإسرائيل بذلك تنقض ميثاق الأمم المتحدة وتخل بالواجبات التي تفرضها عليها عضويتها في هذه المنظمة ، كما أنها تنقض أبسط قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

إن مواصلة إسرائيل انتهاج هذه السياسة تزيد في تآزيم الوضع في الجنوب اللبناني . وإسرائيل تتحمل وحدها مسؤولية أي تفجير قد يحدث فيه .

لطالما شرحنا من على هذا المنبر موقف لبنان من الوضع في الجنوب ، ومطالبه المحقة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ونحن نرى في تأكيد هذا الموقف وهذه المطالب توضحا للأمور وتكريسا لحق دأبت إسرائيل على الاستهتار به .

إن مجلس الأمن مسؤول عن تنفيذ قراراته المتعلقة بلبنان ابتداء من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وحتى القرار ٥٨٧ (١٩٨٦) تنفيذا فوريا وكاملا . ولبنان ، إذ يطالب بهذا التنفيذ ، إنما يهدف إلى جعل الجنوب منطقة أمن وسلام تحت سيادة الدولة اللبنانية .

إن لبنان يعتبر أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي الاداة التنفيذية المكلفة بتأمين الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط ، والانتشار حتى الحدود الدولية المعترف بها دوليا ، ومساعدة السلطة اللبنانية على بسط سيادتها على كامل أراضيها .

ولابد لمجلس الأمن ، بعد أن عجزت هذه القوة خلال ثماني سنوات ونصف عن تنفيذ مهمتها بسبب رفض إسرائيل لقرارات مجلس الأمن وقرارات هذه الجمعية ، من أن يعيد النظر في قدرتها وفعاليتها ، ومن أن يعيد أعضاؤه ، مجتمعين ومنفردين ، إلى دعمها الدعم القوي الفعال ، ودعم جهود الأمين العام ومساعديه .

إن هذه القوة تحظى بتأييد مطلق غير محدود من قِبَل لبنان ، الذي أكَّد حرصه على سلامتها ، واستعداده للمساهمة ، ضمن إمكانياته ، في تسهيل مهمتها بإرسال جيشه ليقف جنباً إلى جنب معها . ويصر لبنان على أن وجود هذه القوة ضروري وحيوي إلى أن تتمكن من إتمام مهمتها على أكمل وجه . ولا يمكن التكهن بالنتائج التي تترتب على سحبها قبل تنفيذ هذه المهمة كما حذّر من ذلك مرارا الأمين العام في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن .

ويؤكد لبنان مرة أخرى أنه ليس مسؤولاً عن حماية أمن إسرائيل وأنه يرفض أي تدبير ينتقص من سيادته . ومسؤوليته تنحصر في التدابير الأمنية اللبنانية التي يتخذها لحماية حدوده وأرضه وشعبه .

ويؤكد لبنان أيضاً إدانته للاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ، ورفضه لاعتبار إسرائيل هذه الاعتداءات أعمالاً وقائية . ولبنان يعتبر أن الشرعية في جنوبه يجسدها صمود الشعب ومقاومته المشروعة للاحتلال .

إن هدف لبنان هو تحرير أرضه من المحتل الإسرائيلي ، وتجنّب شعبه أخطار ومآسي الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية ، ليصبح الجنوب منطقة أمن و سلام تحت سلطة وسيادة الدولة اللبنانية . إن السلطة والسيادة وحدة لا تتجزأ ويرفض لبنان أن ينتقص منها بحيث لا تطال سلطته مواطناً أو مقيماً على أرضه ، أو لا تشمل سيادته شبراً واحداً من ترابه الوطني .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف

الحكومة السويدية بشأن القضية المعروضة علينا هو ، بإيجاز ، أننا نعتز بحقوق تقرير المصير وحق وجود الدولة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين . فالإسرائيليون لهم دولتهم منذ عام ١٩٤٨ ، ولكن الفلسطينيين ليس لهم دولة وقد أجبروا عبر عقود من الزمن على أن يعيشوا في مخيمات للاجئين تحت الاحتلال الأجنبي أو بوصفهم في بعض الأحيان ضيوفاً غير مرغوب بهم في بلدان أخرى .

وتعتقد السويد بأن الأراضي التي كانت تسمى أراضي الانتداب في فلسطين لا يزال فيها متسع لشعبين وأمتين ودولتين . وهذا المفهوم الأساسي ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ١٩٤٧ ، لا يزال واحداً من الأسس التي يقوم عليها حل عادل وسلمي . كذلك فإن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٢) يشكّلان عناصر أساسية أخرى بالنسبة لتسوية شاملة وأساساً كافية لإجراء المفاوضات . وإن حكومتنا تفهم بأن المنطلق الأساسي لهذين القرارين أنه نتيجة للمفاوضات تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ . أما جيران إسرائيل فسوف يقدمون من جانبهم اعترافاً كاملاً بحق إسرائيل في العيش في ملم ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

وقد ظلت إسرائيل طيلة أكثر من نصف سنوات وجودها تحتل الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان السورية . وإن إسرائيل لها الحق في أن تتمتع بكونها ديمقراطية ولكن ما الذي يحدث لمثل الديمقراطية العليا عندما يكون هناك قطاع متزايد باستمرار من السكان الذين تسيطر عليهم إسرائيل فعلا ويعيشون تحت الاحتلال العسكري دون أن يكون لهم حقوق سياسية ؟ إن تسعة عشر عاما وقت طويل والآثار الناجمة عنها لكلا الجانبين ، للفلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال وللإسرائيليين الذين يمارسون الاحتلال ، آثار لا يمكن تجاهلها . إن هذه الحالة ليس من شأنها أن تولد السلم ولا الديمقراطية . وهناك الزعم من جانب المتحدثين الإسرائيليين بأن احتلالهم أفضل وأيسر من احتلال آخرين وهذا زعم لا يمكن أن يُعتدُّ به . وليس هناك شعب له الحق في أن يشكل مصير شعب آخر . كما أن المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني بتقرير المصير فوق أراضيه لابد من تلبيتها .

ولا يمكن أن يقوم أي حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس العنف أو السيطرة أو التفوق العسكري . ولا يمكن إملأ هذا الحل من جانب دولة محتلة . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يأتي هذا الحل نتيجة حلقة مفرغة من الأعمال الإرهابية ومن عمليات الانتقام القاسية والعشوائية . إن هذا الحل لابد أن يكون حلا تفاوضيا بين إسرائيل والذين يتكلمون باسم الفلسطينيين وهم في رأينا منظمة التحرير الفلسطينية ذلك أمر تتطلبه إقامة السلم الدائم .

وفي مناسبات عدة انتقدت السويد سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة . ونحن نرى أن كثيرا من هذه السياسات يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة . كما أن المحاولات الرامية إلى ضم الأراضي المحتلة أو تغيير مركزها محاولات غير مقبولة .

تدين الحكومة السويدية إسرائيل لاستمرار سياسة المستوطنات في الأراضي المحتلة . فضلا عن كون هذه السياسة عقبة سياسية رئيسية تحول دون تسوية النزاع ، فإنها تأتي انتهاكا واضحا للقانون الدولي .

وخلال العقود الأربعة الأخيرة راح ضحية الحروب والعنف عدد كبير جدا من السكان المدنيين في الشرق الأوسط . وكثير من الأرواح البريئة راحت في غمار أعمال الإرهاب الشريرة التي لاتزال قائمة في المنطقة بل وانتشرت إلى بقاع أخرى من العالم كذلك . ثم تبعتها أيضا تدابير انتقامية عشوائية في بعض الأحيان ، وكثيرا ما جاءت هذه التدابير انتهاكا للقانون الدولي وعلى حساب خصائر فادحة بين المدنيين .

لاتزال دورة العنف المأساوية في الشرق الأوسط مستمرة حتى يومنا . وهذا الاتجاه لابد أن ينعكس مساره . ومن المهم مكافحة الإرهاب في كل أشكاله ، كما أن على الدول والمنظمات أن تتحمل مسؤوليتها وأن تظم جهودها لكي تقف ضد هذا الشر . وقبل كل شيء ، إن الأطراف المعنية هي المسؤولة أولا عن بذل جهود حقيقية للتوصل إلى حل سلمي للنزاعات في المنطقة . وليس من قبيل التسامح مع الإرهاب الدولي أن نذكر أن أعمالا معينة من الإرهاب الدولي ما كان يمكن أن تتم بالتأكيد لو كان قد تم التوصل إلى حل لقضية فلسطين .

لقد مضت أكثر من أربع سنوات على قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بها أسمة "عملية السلم للجليل" . ومنذ ذلك الحين فإن النسيج الرقيق الاجتماعي والسياسي للبنان المجاور أصبح ممزقا ومتناثرا . لقد أريق دم كثير وتكشف الأمر عن عسداوات جديدة كما أن الاعتدال السياسي أصبح في حال من المماناة .

ووسط هذه الدوامة فلاتزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحاول أن ترصي وتؤمن نظاما واستقرارا محدودين في جنوب لبنان . ومنذ أشهر قليلة وافقت الحكومة السويدية على زيادة مشاركتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولم يكن ذلك قرارا سهلا . إن هذه القوة ظلت ممنوعة من تنفيذ مهامها بأكملها ، ونحن وافقنا على طلب الأمين العام انطلاقا من التضامن مع سكان جنوب لبنان ، ولأننا نعقد أهمية على إضفاء الاستقرار والاعتدال على الدور الذي تقوم به القوة برغم ما تصادفه من عقبات . ونحن نناشد الأطراف المعنية التعاون مع هذه القوة كما نناشد أعضاء مجلس الأمن ، بكل جميع أعضاء هذه المنظمة ، أن يقدموا دعمهم الكامل إلى قوة حفظ السلم من الناحيتين السياسية والمالية .

إن ولاية القوة التي ترجع إلى تاريخ عملية اللطاني الإسرائيلية في عام ١٩٧٨ ، كثيرا ما أطلق عليها صفة الغموض . ولكن ليس هناك شيء غامض بشأن النص علسى ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية ، وهذا أمر لم يتم حتى الآن . إن استمرار وجود إسرائيل العسكري في جنوب لبنان أمر غير مقبول لأنه انتهاك لمبادئ القانون الدولي الأساسية كما أنه يتناقض مع الطلبات المتكررة الصادرة عن مجلس الأمن . ونحن نرى أن هذا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء زيادة التوتر في المنطقة . وهذا التوتر بحد ذاته هو الذي يحدُّ من إمكانيات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لأن تصبح قوة فعّالة في حفظ السلم على نحو ما ينبغي لها أن تكون . وما زالت العداوة ضد إسرائيل تزداد ، ولا بد أن نعال ما إذا كانت هذه الحالة هي حقيقة في صالح إسرائيل ، وما إذا كانت المستوطنات الاشتراكية والتعاونية المقامة في الجليل أكثر أمنا اليوم مما كانت عليه قبل خمس سنوات مضت .

من الواضح أن الإسهام الذي يمكن لبلد مثل السويد أن يقدمه لحل الصراع الماساوي في الشرق الاوسط ذو طبيعة محدودة . ومع ذلك فقد قدمنا على مر السنين ، عندما طلب إلينا ، وسطاء ومبعوثين ومحكمين ومراقبين عسكريين وقوات لميانه السلام . ومن هذا المنظور يود وفدي أن يهنئ مصر واسرائيل على قرارهما باللجوء الى التحكيم فيما يتعلق بأراضي طابا . إن التحكيم وسيلة للتسوية السلمية للنزاعات يمكن استخدامها على نطاق أوسع . إن رئيس هيئة التحكيم سيكون قاضيا سويديا هو السيد غونار لاغرغرين . وبذلك يصبح السيد لاغرغرين هو الاخير في سلسلة المواطنين السويديين الذين طلب منهم المساعدة في حل المشاكل المتعلقة بالصراع ؛ وكان من بين الذين سبقوه الكونت برنادوت ، والأمين العام همرشولد والسفير يارنغ والسيد ريديبيك المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاوروا) .

اسمحو لي أن أختتم بياني بالتشديد على أن الامم المتحدة يجب عليها أن تؤكد على مبادئ القانون الدولي وعلى هذه القواعد الاساسية للحل كما سبق لي أن أوجزتها . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي للمنظمة أن تحاول تسهيل عملية السلام بتوفير إطار يؤدي الى جمع الاطراف معا في مفاوضات مباشرة . وربما أمكنها أن تساعد الاطراف في التغلب على العوائق السياسية التي منعت التوصل الى حل . ويمكن لمؤتمر يعقد تحت رعاية الامم المتحدة أن يكون بمثابة هذا الإطار . ونحن نعتقد أنه ينبغي للاطراف أن تستخدم امكانيات الامم المتحدة وقدراتها على الوجه الاكمل .

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت

مشكلة الشرق الاوسط موضع إهتمام خاص من الامم المتحدة لما يقرب من أربعين عاما . وطوال هذه السنوات خيبت عدة حروب غير أن السلم لم يعقبها . وأدى تصاعد العنف الى توسيع نطاق سباق التسلح الذي أدخل الى المنطقة أملة أكثر تقدما وأشد تدميرا . ولا تزال الحالة تشكل أكبر خطر على السلم والامن الدوليين .

لقد بحث المجتمع الدولي عن سبل شتى للتسوية السلمية لهذه الازمة التي طمس أمدها . ومما يدعو لاسفنا أنها قد أخفقت جميعا . ولا توجد في الوقت الراهن تقريبا

اية مفاوضات جادة . والحال ، إن التسوية السلمية والدائمة لا يمكن التوصل اليها إلا عن طريق المفاوضات وحدها .

لقد وضع الإطار الاساسي للحل السلمي في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وتعتقد حكومة فنلندا أن تلك المبادئ التي حددت منذ وقت طويل والتي تحظى باعتراف عالمي تقريبا بها ، لا تزال صالحة . وبناء على ذلك ، فإن من غير المقبول حيازة الارض بالقوة . ومن ثم يجب على اسرائيل أن تنسحب من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ . ومن الضروري أيضا ضمان حق اسرائيل وسائر دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وبالإضافة الى ذلك ، يجب النص على الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما فيها حقهم في تقرير المصير الوطني . ويفترض هذا حق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الأكثر أهمية لتطلعاتهم الوطنية ، في المشاركة في المفاوضات بشأن مستقبلهم في إطار حل شامل في الشرق الاوسط . ويجب علاج لب الصراع ، ألا وهو قضية فلسطين ، ويجب أن يكون حلها جزءا من أية تسوية شاملة .

إن العقبة الرئيسية أمام التوصل الى حل شامل هو سلسلة الاعمال غير القانونية التي ارتكبتها حكومة اسرائيل . وقد واصلت اسرائيل سياستها في إنشاء المستوطنات ؛ ومدت نطاق سلطتها التشريعية الى مرتفعات الجولان ؛ وغيّرت بصورة غير قانونية مركز القدس ، المدينة المقدمة للاديان الثلاثة الكبرى . وقد انضمت فنلندا الى المجتمع الدولي في ادانة هذه الاعمال .

وأصبح لبنان ، حيث يستمر التمعاد المأساوي للعنف ، ضحية تمسة لكل النزاعات والصراعات الناجمة عن المشاكل الاساسية غير المحسومة في الشرق الاوسط . وأخفقت عدة جهود ترمي الى ايجاد مصالحة وطنية . وحول القتال بين مختلف العناصر المسلحة الحياة اليومية لعشرات الالاف من المدنيين الابرياء الى معاناة لا نهاية لها . ونحسب نناشد جميع الاطراف أن تمتنع عن القيام بأية أعمال عنف أخرى ، سواء كان ذلك داخل الحدود الدولية أو خارجها . ويجب احترام استقلال لبنان وسلامته الاقليمية وسيادته

الوطنية ، ويجب على جميع القوات الاجنبية أن تنسحب من أرض لبنان بغية السماح بعودة لبنان إلى ممارسة سلطته فوق أرضه داخل الحدود المعترف بها دولياً .

لقد اتخذت فنلندا ، وفقاً لسياساتها الحيادية ، موقفاً متوازناً وتوفيقياً بشأن القضايا الخلافية المتنوعة في الشرق الأوسط . وبدا احتفظنا بعلاقات طيبة مع جميع الأمم المعنية ، بما فيها الأطراف المشتركة مباشرة في النزاع . ونحن نعتزم بمسورة راسخة أن نواصل هذه السياسة محافظين بذلك على ثقة جميع أطراف الصراع في الشرق الأوسط .

إن الحالة المتفجرة في الشرق الأوسط تفرض تحدياً هائلاً على منظمة الأمم المتحدة . وان المنظمة ملتزمة بتقديم خدماتها إلى أطراف الصراع وتأييد جهودها الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم . ولئن كان الحل التفاوضي مازال بعيد المنال ، فنحن مقتنعون بأن عمليات صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة تفضلع بدور حيوي في المنطقة . وينبغي للأطراف أن تستخدم بمسورة كاملة الظروف الناشئة عن صيانة السلم من أجل صنع السلام .

ومن الأمثلة الملموسة على خدمات فنلندا السلمية الإسهام الكبير الذي قدمته فنلندا ولا تزال تقدمه في أنشطة صيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة منذ بدايتها . وفي الوقت الراهن تشارك فنلندا في جميع أنشطة صيانة السلم للأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، بما فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) التي اضطلعت بواجباتها في جنوب لبنان خلال السنة الجارية في ظل أخطار دائمة ومتنامية . وبالرغم من الظروف غير المرضية التي تخطر القوة للعمل في ظلها ، فإن فنلندا تواصل الايمان بأن دور هذه القوة حيوي .

إن مشكلة الشرق الأوسط مسألة لا تؤثر على أطراف النزاع وحدها فحسب بل على المجتمع الدولي بأسره . ولا توجد أية منطقة أخرى في العالم تتميز مشاكلها بهذا التعقيد وتنطوي الحالة فيها على إمكانية الانفجار هذه . ولا يوجد أي مكان تمس حاجته إلى السلم أكثر من الشرق الأوسط .

السيد أحمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

انقضى ما يزيد عن أربعة عقود منذ انشاء هذه الهيئة العالمية ، واستمرت هذه المنظمة طوال هذا الوقت تقريبا في مواجهة تحدي مسألة "الحالة في الشرق الاوسط" المعروفة جيدا . وقد نوقشت هذه المشكلة بشكل مستفيض في المؤتمرات الدولية والاقليمية وليس في هذه الجمعية وحدها . وقد بذلت الكثير من الجهود تحت رعاية الامم المتحدة بغية حل المنازعات في الشرق الاوسط . وتتضمن هذه الجهود وضع مبادئ واطار التسوية السلمية التي اكدت مرارا في دورات الجمعية العامة المتعاقبة .

غير أن التطورات في الشرق الاوسط ، لم تبد اتجاهها نحو التحسن ، فالحالة ما تزال متفجرة ومشتعلة وخاصة في لبنان والاراضي العربية المحتلة بسبب سياسات اسرائيل التوسعية والعدوانية .

فاسرائيل تستمر في إعاقة كل الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ، مفضلة سبيل العدوان والقوة العسكرية .

وتشارك بروني دار السلام المجتمع الدولي في إدانته لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس . ونحن نشعر بقلق ازاء سياسة اسرائيل الرامية إلى تشديد قبضتها على الاراضي المحتلة بما يتضمن انشاء المستوطنات الاسرائيلية . وهذا الإجراء يتعارض مع قرار مجلس الامن الذي أعلن أن المستوطنات التي أنشأتها اسرائيل في فلسطين وغيرها من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ غير شرعية وباطلة ولاغية . وبالتالي فمن المحتم أن تنسحب اسرائيل دونما شروط من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ وأن تزيل مستوطناتها غير الشرعية بغية تيسير ارساء السلم الحقيقي في المنطقة .

ولسنا بحاجة إلى التذكير بالحقيقة الثابتة وهي أن المجتمع الدولي ما كان له أن يعاني من المشكلة الحرجة التي تتمثل في الحالة في الشرق الاوسط لو أن اسرائيل كانت قد اعترفت بوجود الفلسطينيين وسحت لهم بانشاء وطنهم في فلسطين عام ١٩٤٧ ، ولم يحرم الفلسطينيين من حقهم في إنشاء وطن فحسب ، بل حرّموا من حقوقهم

الاساسية ومنها حقهم الثابت في تقرير المصير . ومنذ ذلك الحين شهد العالم أيضا مواجهات دموية بين الكيانين المتنازعين في الشرق الاوسط وقد امتدت الحرب أيضا إلى البلدان العربية المجاورة .

وقد ذكرنا الحالة في الشرق الاوسط ، ولكن مشكلة فلسطين ما تزال هي لسبب الحالة في الشرق الاوسط . ولم ينفذ بعد قرارا لمجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ومن ثم يتطلب الحل الدائم والعادل للمشكلة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة . وحيث ان جذور النزاع تتمثل في حرمان الفلسطينيين من حقوقهم ، لذا يجب ان يشارك الفلسطينيون في عملية السلم . لهذا ترحب بروني دار السلام بفكرة عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط بمشاركة جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وأطراف النزاع بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة .

غير ان بروني دار السلام تشارك الامين العام قلقه الذي أكدته في تقريره A/41/453 و Add.1 و A/41/768 من أنه ليس ثمة توافق في الرأي حول عقد مؤتمر دولي للسلام وفقا للمبادئ التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة . فما تزال اسرائيل متمننته في رفضها لقبول الفكرة . وهي ترفض الاضفاء إلى دعوة المجتمع الدولي . وترفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وترفض الالتزام بالقانون الدولي ومعايير السلوك في العلاقات الدولية . وتسيطر على عقل إسرائيل قوتها العسكرية ، ولم تتردد في أن تطلق عنان تلك القوة ضد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين بجنوب لبنان .

وتشير جميع أصابع الإدانة بوضوح إلى اسرائيل . ودون أن تبذل اسرائيل جهودا توفيقية من جانبها ، فلن يتم استعادة السلم في الشرق الاوسط أبدا . ويميل النزاع أيضا إلى الامتداد والانتشار إلى أجزاء أخرى من العالم بما يهدد السلم والامن الدوليين . ومن ثم يصبح تحقيق تسوية عادلة وشاملة للمشكلة في الشرق الاوسط مسألة ذات أولوية دولية كبيرة . وفي هذا الصدد ، تؤيد بروني دار السلام جميع الجهود التي

يبدلها الأمين العام كما تؤيد أعمال الأمم المتحدة لحفظ السلم في المنطقة . وبفضل جهود الأمين العام للأمم المتحدة حظى المؤتمر الدولي المقترح للسلام المعنى بالشرق الأوسط بدعم دولي أوسع نطاقا . ومن المأمول أيضا أن تصفى الخلافات بين الأطراف المتنازعة في نهاية المطاف بفضل استمرار جهود الأمين العام . وفي نفس الوقت ، يرى وفد بلادي أنه من الأهمية بمكان أن تستمر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لدورها الذي لا غنى عنه والذي يستهدف احتواء التوتر والتخفيف منه في المنطقة .

ويلاحظ وفد بلادي أيضا أنه لا ينبغي أن تلقى مشكلة الشرق الأوسط على عاتق الأمين العام وحده وعمليات حفظ السلم المتعلقة بها وكذلك منظمة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط . فنحن كأعضاء في هذه المنظمة الدولية يقع علينا دور تيسير عملية السلم عن طريق وضع إطار يفضي إلى جمع الأطراف فسي مفاوضات مباشرة كما يطلب مشروع القرار المطروح علينا اليوم . وفي هذا الصدد يشارك وفد بلادي أيضا الأمين العام بأية رأى بأن أجهزة مجلس الأمن يمكن أن تستخدم لتعزيز السعي من أجل إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط . ونأمل أن يراجع أعضاء مجلس الأمن مواقفهم ويجددوا تعاونهم في إطار مجلس الأمن لفتح المجال أمام التسوية السلمية المبكرة لمشكلة الشرق الأوسط .

السيد غور - بوث (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

ومنذ أيام قلائل ، أتحت لنا الفرصة عند مناقشة البند ٢٥ من جدول الاعمال ، أن نعرض بالتفصيل وجهات نظر الدول الاثنتي عشرة بشأن النزاع العربي الاسرائيلي الذي ينظر إليه بصورة تقليدية على أنه النزاع المركزي لمشاكل الشرق الأوسط . وأود ، دون أن أقلل من الأهمية التي نعلقها على حل النزاع ، أن أقتصر اليوم على عرض موجز لموقفنا الثابت الذي أوضحناه في إعلان البندقية وفيما تلاه من بيانات .

وقد أكد وزير خارجيتنا السير جيوفري هاو عندما تكلم في ٢٢ أيلول/سبتمبر في المناقشة العامة بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الاثنتي عشرة الاعضاء فيه ، أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي إلا عن طريق المفاوضات . ودعا باسم الدول الاثنتي عشرة الاطراف المعنية وهي الدول العربية واسرائيل والشعب الفلسطيني إلى فتح الباب أمام السلم وذلك باعتراف كل منهما بحقوق الآخر .

لقد كان رأينا دائما أن أي حل للنزاع ينبغي أن يستند أصا إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٨٨ (١٩٧٣) ، وأن يتضمن حق جميع دول المنطقة - بما فيها إسرائيل - في الوجود وفي الأمن ، وكذلك تحقيق العدالة لجميع شعوب المنطقة ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بكل ما ينطوي عليه ذلك من معان . وهذه المبادئ يجب أن يقبلها الجميع بكل وضوح وبلا غموض . وهذا ينطبق على كل الأطراف المعنية ، بما فيها الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، التي يجب أن تشارك في المفاوضات .

ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٢٢٨ (١٩٨٢) ، نعتقد إنه يتعين على إسرائيل أن تضع حدا لاحتلالها للأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . كما يجب أن يكون حل المشاكل بين إسرائيل وجيرانها قائما على أساس مبدئي عدم اللجوء إلى استخدام القوة ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . وكما أوضحنا في مناقشات سابقة ، فإننا نعتبر أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وإن أن تغيير في وضع هذه الأراضي وهيكليتها الديمغرافي ، بما في ذلك إقامة المستوطنات ، أمر غير مشروع بموجب القانون الدولي . فضلا عن ذلك ، نكرر من جديد أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية وقرارها ببسط قانونها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان ، يتناقضان مع القانون الدولي ومن ثم فإنهما باطلان ولاغيان .

إن دأثرة العنف التي يزيد من اتساعها الاخفاق المستمر في إيجاد حلول سياسية للنزاع جعلت السعي من أجل إيجاد سلم أمرا أكثر صعوبة . ونحن نشجب مثل هذا العنف أيضا كانت الدواشر التي تمارسه ، وحيثما يتخذ شكل الارهاب . فنحن ، كما أوضحنا في البيانات التي أدلينا بها مؤخرا ، نعتقد اعتقادا راسخا أن مثل هذه الاعمال ليس لها ما يبررها على الاطلاق وهي لا تخدم أية قضية سياسية أو تعززها كما يدعي مرتكبوها . إن الحالة السائدة بين إسرائيل وجيرانها العرب ، ليست هي بؤرة التوتر الوحيدة في الشرق الأوسط . إذ أن العنف والقتال المستمرين في لبنان ، والافتقار إلى

احراز تقدم في تحقيق حل سياسي لمشاكل لبنان ، ما زالت كلها أمور تبعث على عميق قلقنا . وقد أوضح ذلك بجلاء وزراء خارجية الدول الاثنتي عشرة الذين اجتمعوا في لاهاي في بيانهم الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه الماضي ، وأشاروا بوجه خاص إلى تصاعد العنف الذي يشمل السكان المدنيين في بيروت ولا سيما الفلسطينيين الموجودين في مخيمات اللاجئين ويؤدي إلى خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات لكل الجانب . وما زال قتال له نفس هذا الطابع مستمرا في صور وصيدا في لبنان . ونحن نؤكد من جديد على ضرورة أن تتحلى الاطراف المعنية بضبط النفس ، وأن تبدل الجهود الرامية إلى وقف اراقة الدماء الحالية ، وأن تمكن المنظمات مثل وكالة الامم المتحدة لانقاذ وتغذية اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، من أن تعمل في حرية .

وشمة مصدر آخر للتوتر في لبنان هو احتلال القوات الاسرائيلية لجزء من اراضي لبنان . وهذا ليس فقط أمرا غير مقبول في حد ذاته بل انه يؤدي أيضا إلى استمرار الاحتكاك والعنف ، ويحول دون وزع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على الحدود والوفاء بالمهمة التي عهد اليها بها مجلس الأمن . ولن يتسنى حل المشاكل التي تواجه قوة الامم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) والجنوب اللبناني دون الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من اراضي لبنان وفقا لقرارات مجلس الأمن . وما زال التأييد المستمر الذي تمنحه الدول الاثنتا عشرة ، وثلاث منها من بين الدول الاعضاء المساهمة بقوات في اليونيفيل ، قويا كما كان العهد به دائما . ونحن نؤكد من جديد أن سيادة لبنان واستقلاله ولامته الاقليمية يجب أن تحترم . ونحن نتشاطر النظرة الخطيرة التي أوردتها الأمين العام في تقريره لهذا العام ، بشأن الحالة في الشرق الاوسط (A/41/768) بالنسبة للاخطار الكامنة في استمرار انعدام الاستقرار في لبنان ، مما ينطوي عليه ذلك من خطر اندلاع أعمال عنادية خطيرة .

وإذ نتكلم عن لبنان ، يتعين علينا مرة أخرى أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء مصير جميع الرهائن سواء من المواطنين اللبنانيين أو الاجانب المحتجزين في ذلك

البلد ، ونناشد بكل شدة - على أممي انساني - الافراج عنهم في أسرع وقت ممكن .
فالعديد منهم من مواطني بلدان الاتحاد بما فيها بلادي . وأود - اذا ما سُمح لي - أن
أضيف - كملاحظة شخصية - معاصر تعاطفي مع أسرتي اليك كوليث - الذي تعميق زوجته
الشجاعة في نيويورك - وجون مكارشي .

وشمة نزاع آخر في منطقة الشرق الاوسط يقلق الدول الاثنتا عشرة غاية القلق ،
الا وهو النزاع بين ايران والعراق ، والذي دخل عامه السابع الآن فما جلبه هذا
النزاع من معاناة انسانية ، إلى جانب الضرر الذي الحق برفاه شعبي كلا البلدين ، قد
سببا عن حق الغزع والاسى في كل بلد في العالم . كما أن الهجمات المستمرة على
المدنيين لدليل على الاتجاه المزعج لكلا الجانبين لتجاهل أحكام القانون الانساني في
النزاعات المسلحة بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وتحث الدول الاثنتا عشرة
كلا من الحكومتين على ممارسة غاية ضبط النفس ، واحترام التعهدات التي قدمت للأمم
العام في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، بوقف الهجمات المتمدة على الاهداف المدنية . ونحن
ننضم إلى الادانة القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في القتال ، والذي أقر الدليل
على استخدامها مجلس الامن في بيانه الصادر في ٢١ آذار/مارس ، اذ أنها تشكل نقضا
لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وبالإضافة إلى ذلك ، يقلقنا غاية القلق استمرار وقوع
الهجمات على السفن التي ترفع أعلام دول - بما فيها دولنا - ليست منخرطة في الاعمال
العدائية . فضلا عن ذلك ، نؤكد على الأهمية التي نوليها لحرية الملاحة والتجارة في
المياه الدولية ، واحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة خاصة تلك
التي تتناول سلامة الطيران المدني والملاحة البحرية .

إن المعاناة والتدمير اللذين سببتهما الحرب قد استمررا لوقت طويل الآن .
ونحن نطالب بالالتزام بالوقف الغوري لاطلاق النار ، ووقف جميع الاعمال العدائية ،
وانسحاب كل القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا دون أي تأخير وفقا لقرار مجلس
الامن ٥٨٢ (١٩٨٦) الصادر في شباط/فبراير من هذا العام . ونحث الطرفين على أن يفكرا
مليا وعلى وجه السرعة في الفرصة التي يتيحها هذا القرار للسلم ، وأن يلتزما

بأحكامه . ونحن نتمد التشجيع على ذلك مما أعرب عنه الطرفان من ثقتهما في الأمين العام ، ونحشهما - علاوة على ذلك - على أن يستفيدا من مساعيه الحميدة . ونكسرر ثقتنا الكاملة في الأمين العام ، وتأييدنا التام لجهوده التي يبذلها في هذا المضمار .

ونحن نشعر على وجه الخصوص بالخطر الذي يشكله أي تصعيد للخزاع على البلدان المجاورة . ونطالب كلا الجانبين بممارسة ضبط النفس واحترام العلامة الاقليمية لكل الدول .

إن الدول الاثنتي عشرة تدرك تمام الادراك ما تشكله بؤر التوتر والصراع المختلفة في المنطقة من خطر أوسع نطاقا على السلم الدولي . ونلاحظ بحمن الاعتبار الملاحظات الواردة في هذا الصدد التي يتضمنها تقرير الأمين العام لهذه السنة ، عن الحالة في الشرق الأوسط (A/41/768) . ونجدد تأييدنا لكل الجهود التي يبذلها للمساعدة في ايجاد حلول سلمية ، ونؤكد له من جديد استمدادنا لبذل غاية ما نسي وسننا للمساعدة في التوصل إلى هذه الحلول .

السيد ادينجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المناقشة السنوية لمشكلة الشرق الاوسط هي تذكرة محزنة بالخفوط التي تمارس على الامم المتحدة لدى اتخاذها الخطوات الضرورية لصيانة السلم . ويتكرر القول في هذه الجمعية العامة عاما بعد عام بأن الشرق الاوسط ما زال يعتبر من اكثر المناطق تفجرا في العالم . وجميع عناصر التفجر ذات البعد الاقليمي والبعد العالمي ليست موجودة فحسب ، بل إنها مستمرة في التفاقم أيضا . فهناك شعب حرم من حقه في تقرير المصير ، كما حرم من وطنه ، وبلدان احتلت اراضيها عن طريق استعمال القوة ، وعدوان يقع على فترات منتظمة على سيادة دول وملامتها الاقليمية ، ودول مجاورة مستمرة في حالة حرب ، وسباق تسلح يتخذ بعدا نوويا . ويضاف الى كل هذه العناصر المحلية مطلحة دولة عظمى دأبت على زيادة تعقيد الحالة وجعل التوصل الى حل أمرا غير ممكن . وقد أشار الأمين العام في تقريره الحالي المقدم الى الجمعية العامة (A/41/215) الى الحالة في المنطقة ووصفها بأنها شديدة التقلب ، مع وجود إحساس عام بانعدام الامن . وهذه الحالة مخوفة بمخاطر اندلاع أعمال قتال واسعة كما حدث في الماضي . ومما يزيد من المخاوف كميات الاسلحة المتطورة والموجودة في المنطقة والتي من شأنها أن تجعل الحالة تتعاقد بسهولة الى أي صراع مسلح . وفي هذا الصدد لا ينبغي لنا أن نقلل من شأن ما ورد من أنباء عن حصول اسرائيل على القدرة لانتاج الاسلحة النووية . ويزيد هذا التطور من مخاطر اشتراك الدولتين العظميين وحدوث مجابهة مباشرة كما جرى من قبل لا سيما في عام ١٩٧٣ .

ومنذ أن اشتركت الامم المتحدة في بحث مشكلة الشرق الاوسط في عام ١٩٤٧ وهي تبذل قصارى جهدها مثلما تفعل مع أي قضية هامة أخرى . إن المبادئ التي وضعت لحل هذه المشكلة في عام ١٩٦٧ ما زالت مع الاسف دون تنفيذ . وقد نص قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) على أن إقامة سلم عادل ودائم ينبغي أن يتضمن تطبيق مبدئين هما : انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي المحتلة في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وإنهاء كل دعاوى أو حالة الحرب ، واحترام وإقرار السيادة والعلامة الإقليمية والامتناع

السياسي لكل دول المنطقة ، وكذلك حق هذه الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة . وأعاد مجلس الأمن تأكيد هذه المبادئ بقراره ٣٢٨ (١٩٧٣) ، ودعا جميع الأطراف المعنية الى البدء في تنفيذها .

لذلك فإن استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية بعد ما يقرب من ٢٠ عاما من الدعوة الاجتماعية لها بالانسحاب إنما يمثل العقبة الرئيسية التي تحول دون التوصل الى الحل المنشود . ومما هو غير مقبول بشكل أكثر الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف تغيير طابع الأراضي المحتلة مما يدل على تمهيمها على إدامة احتلالها . ومما يبعث على القلق بوجه خاص ضم اسرائيل لمدينة القدس وإعلانها جعلها عاصمة لها . ومثل هذا التغيير من جانب واحد لوضع المدينة . وكذلك التدابير التي اتخذت لتغيير طابعها المادي وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي هي أمور باطلة ولاغية بقدر ما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة . وهي تمثل علاوة على ذلك تحديا لم تعد المنظمة قادرة على حسمه بسبب الافتقار الى توافق الآراء في مجلس الأمن .

إن أعمال العدوان السافرة التي ترتكبها اسرائيل ضد لبنان تعتبر بعدا آخر لهذه المشكلة . فعمليات الغزو التي تعرّض لها ذلك البلد وما صاحبها من أعمال تدمير وحشي وقتل جماعي للاجئين الفلسطينيين شكلت انتهاكا مباشرا لسيادة لبنان ، كما أنها تعتبر السبب الرئيسي لاستمرار محنته الحالية . وأصبحت الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في لبنان غير فعالة بسبب أعمال الغزو والغارات التي تقوم بها القوات الاسرائيلية . وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ بجدية دعوة الأمين العام بأن يتخذ أعضاء المجلس ، مجتمعين ومنفردين ، اجراءات عاجلة لفتح الطريق المسدود حاليا ، الذي نجم عن رفض اسرائيل سحب قواتها سحبا تاما من لبنان . وأود في هذا الخصوص أن أعرب للبنان ، حكومة وشعبا ، الذي ترتبط معه نيچيريا بعلاقات حميمة للغاية ، عن تضامن وفد بلدي معه في محنته الوطنية التي يواجهها منذ وقت طويل .

وحتى قبل عام ١٩٧٤ عندما ادرجت القضية الفلسطينية كبنء مستقل في جدول أعمال الجمعية العامة ، كان هناك كثيرون قد اعربوا عن اقتناعهم بأن الحالة في الشرق الاوسط لا يمكن أن تحسم على نحو عادل وءائم إلا بالاعتراف الصريح بحقوق الفلسطينيين . وتشمل هذه الحقوق غير القابلة للتصرف الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال الوطني والسيادة ، وقد اعيد التأكيد على هذه الحقوق سنويا في هذه الجمعية العامة . ومع ذلك فإننا نرى أن اسرائيل لا تريد الاعتراف فيما يبدو بما للقضية الفلسطينية من طبيعة حاسمة لمشكلة الشرق الاوسط الاوسع نطاقا . إن حق الاسرائيليين في تقرير المصير لا ينبغي أن يكون على حساب الآخرين ، كما أن سيادة دولة اسرائيل لا ينبغي أن تكون على حساب السلامة الاقليمية للدول المجاورة الاخرى . ويرء في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة مرد للسياسات والممارسات التي تستهدف قمع الفلسطينيين واذلالهم ، وتشريدهم وسحق هويتهم وتطلعاتهم الوطنية . وهذه الممارسات لن تساعد في شيء على الاطلاق الشكاوى التي تشار عن ارهاب مزعوم في الشرق الاوسط .

لقد حرصت نيجيريا دائما على تأييد كل الشعوب التي تسعى لممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف تأييدا لا يتزعزع . لذلك يكرر وفد بلءي بعبارات قاطعة تأييده للنضال المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في مسعاه من أجل أن يكون له وطن ومن أجل تحقيق استقلاله الوطني وسيادته . ونحيي منظمة التحرير الفلسطينية التي استطاع الفلسطينيون تحت قيادتها جذب انتباه العالم لمحتهم . ونحن مقتنعون بأن العدالة للفلسطينيين سوف تسوء ، وهي في هذه الحالة مسألة لا غنى عنها لحل مشاكل هذه المنطقة .

إن الحل الشامل لمشكلة الشرق الاوسط يقتضي اشتراك كل الاطراف المعنية في عملية السلم . وقد أكد اعلان جنيف بشأن فلسطين على نحو صائب تماما حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تشترك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . إن الجمعية العامة عندما اقرت في عام ١٩٨٢ المقترح

الخاص بالمؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، دعت جميع اطراف الصراع في الشرق الاوسط ، بما في ذلك الدولتان العظميان الرئيسيتان والدول المعنية الاخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لان تشترك على قدم المساواة في ذلك المؤتمر . وقد تكرر تأكيد هذا الموقف في احيان كثيرة في الجمعية العامة وكذلك في قرارها الاخير ١٦٨/٤٠ الف المتخذ في العام الماضي . وهناك محافل دولية هامة اخرى وجهت نداءات مماثلة . ففي مؤتمر قمتهم الثامن المعقود في هراري في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كرّس رؤساء دول او حكومات بلدان حركة عدم الانحياز اهتماما خاصا لمشكلة الشرق الاوسط . وفي إعلانهم السياسي ، وضعوا ثقلهم على الدعوة لعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . ولكننا نقرا مع الاسف في تقرير الامين العام للأمم المتحدة ان مشاوراته كشفت عن ان المعارضة لعقد هذا المؤتمر لا تزال كما هي . ومع ذلك فإن هذه الالية تبدو انها افضل خيار من أجل التوصل الى حل شامل يغطي كل جوانب النزاع ويضم جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

لذا فإن وفدي يدعو كافة الاطراف لا سيما حكومة اسرائيل للتعاون مع الامم المتحدة في جهودها لايجاد حل يضمن قيام سلم دائم في الشرق الاوسط . وليس هناك مسن بديل قابل للتطبيق سوى حل شامل عن طريق التفاوض يفي بطموحات كل من تضرروا ويضمن ان تعيش كل شعوب وبلدان المنطقة في سلم وحسن جوار .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تأسف حكومتي

أمفا عميقا لان الحالة في الشرق الاوسط التي كانت مصدرا خطيرا للتوتر وعدم الامن الاقليمي والدوليين لفترة طويلة لا تزال تبدو بعيدة عن الحل السلمي . ومهما كانت قضايا الشرق الاوسط فلا تزال المشاكل البارزة قائمة بسبب التوسعية الاسرائيلية على حساب شعوب المنطقة العربية وتجاهلها الصارخ لحقوق الفلسطينيين والازدراء الذي تبديه إزاء قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن . ان حكم الجمعية العامة القائل بأن اسرائيل ليست دولة محبة للسلام لم يمدر اعتبارا . فلهذا الحكم ما يبرره تماما باستمرار اسرائيل في احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية في الضفة الغربية من الاردن وقطاع غزة وجنوب لبنان وضما للقدس ومرتفعات الجولان في انتهاك صارخ للقانون الدولي ، ويزيد من تفاقم عدم شرعية وجود اسرائيل في الأراضي المحتلة قسوة ادارتها العسكرية وسياستها باقامة المستوطنات الرامية الى تغيير التركيب الديموغرافي والهيكل المؤسسي لتلك الأراضي . وهذه السياسات وكلها تشكل انتهاكات صارخة لاتفاقية جنيف بتاريخ ١٢ آب/اغسطس عام ١٩٤٩ تشكل بوضوح عقبة خطيرة أما تحقيق السلم في الشرق الاوسط . وقبل كل شيء فإن انكار اسرائيل المتمتت لحقوق الفلسطينيين يضمن استمرار حلقة العنف المفرغة والنزاع في الشرق الاوسط .

وحكومتي تؤيد تأييدا قويا توافق الآراء الدولي الذي أوضح أن السلم والاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقهما إلا اذا تمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقه في العودة الى وطنه وممارسة هذا الحق وكذا حقه في تقرير المصير والامتقلال الوطني واقامة دولة ذات سيادة في فلسطين .

وقد ذكر مرارا وتكرارا ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق

الأوسط . ومع ذلك فقد انقضى وقت طويل على هذا الحكم وأن الآوان لترجمته الى واقع وعمل ايجابي . ويمكن القيام بهذا اذا ما بُدلت الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ احكام قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) وغيره من القرارات اللاحقة التي تؤكد من جديد على حقوق الفلسطينيين واذا ما تم تعزيز التوصيات العاجلة والمعقولة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومتابعتها .

وشمة حاجة ملحة ليتخذ مجلس الامن اجراءات تدعم مبادرات الجمعية العامة بشأن الحقوق الفلسطينية ايضا . ويحدونا الامل في الا يستمر المجلس في التباطؤ في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بحالة تواصل تهديدها للسلم والامن الدوليين .

ومن المؤكد انه يتوجب على المجتمع العالمي ان يواصل بوضوح فضح وادانة جهود اسرائيل الرامية الى عرقلة تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وتوضح هذه الجهود تماما في سياسات اسرائيل الاستيطانية في الاراضي المحتلة - وهي السياسات الرامية الى الحيلولة دون اعمال الحقوق الوطنية الفلسطينية في فلسطين . ويجب على المجتمع العالمي الملتزم بحماية حقوق الانسان ايضا ان يدين تعرض الفلسطينيين وغيرهم من العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي لعمليات الاعتقال الجماعي العشوائية والتعميب والتشريد والطرده وهدم ديارهم . وفوق كل شيء يتوجب على المجتمع العالمي ان يبدي تقززه من الهجمات الاسرائيلية التي تاخذ شكل الابادة الجماعية للفلسطينيين خارج فلسطين في صورة تعقب المقاتلين الفلسطينيين في سبيل الحرية او الهجمات على مخيمات اللاجئين . وهذه الهجمات كما ندرك جميعا ترتكب باستخفاف كامل بازهاق الارواح البشرية البريئة وتجاهل سيادة دول المنطقة وسلامتها الاقليمية .

ولا ينبغي ان يتاح لأي دولة ان تنتهج سياسات غير قانونية وتقوم على المدوان دونما عقاب . ومن المأمول أن تقطع الدول الاعضاء كل العلاقات الدبلوماسية والتجارية والشقافية مع اسرائيل ما دامت تواصل مسلخها الملف .

وتؤيد حكومتي كامل التأييد قرارات ومقررات الامم المتحدة التي تدعو الى تسوية شاملة تقوم على اساس انسحاب اسرائيل الكامل من كل الاراضي العربية المحتلة

بما في ذلك مدينة القدس واستعادة الفلسطينيين لحقوقهم لا سيما حقهم في بناء دولتهم في فلسطين . وكذا نعتقد ان خطة السلم العربية الممتدة في فاس والتي تم التأكيد عليها مرارا تمثل اسهاما هاما في عملية السلم .

ونحن نشاطر الرأي الذي يحظى بموافقة واسعة النطاق والقائل بان عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط من شأنه ان يحدث تقدما هاما في السعي من اجل تحقيق السلم في الشرق الاوسط . ومع ذلك فلنخي يتسم مؤتمر السلام بالفعالية فإنه سيتطلب بالطبع مشاركة كاملة وفعالة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ويجب اتخاذ كل مبادرة يكون من شأنها النهوض بتسوية لمشكلة الشرق الاوسط لان اوان السلم في المنطقة قد يفوت . وما دامت حالة النزاع مستمرة متزاد صعوبة حل مشاكل المنطقة . ونأمل ان يبدل كل اولئك المعنيين على نحو واثق كافة الجهود للتوصل الى تسوية عادلة وداخمة بما يخدم الاستقرار الاقليمي ولتعزيز السلم والامن العالميين .

السيد محمود (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية

العامة مرة اخرى في الحالة في الشرق الاوسط وهي قضية لا تزال تحمل في طياتها بسدور اخطار هائلة واحتمال اكبر في تلك المنطقة .

وقد اعرب المجتمع الدولي عقدا بعد آخر عن تمنياته بالتوصل الى حل عادل ومنصف لقضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الامن العديد من القرارات المتعلقة بتسوية شاملة ومبكرة لهذا النزاع الملتهب .

وبينما تزايد عدد القرارات لم تقل معاناة الشعب الفلسطيني الذي مازال محروما من ممارسة حقه الاسمي غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ويظل هذا الانكار يشكل لب النزاع في الشرق الاوسط وإن أية محاولات لتجاهل هذا العنصر الهام ستزيد بالتاكيد من التوترات والمصاعب .

وعلى مدى أربعين عاما ، استنفذت كثير من طاقات وقدرات الامم المتحدة في بذل جهود لإعادة السلم والامن في هذه المنطقة المشتعلة المنكوبة بالحروب . وقد أعرب العرب بوضوح عن رغبتهم في التفاوض بشأن تسوية عادلة ودائمة على أساس قرارات مجلس الامن ذات الصلة . كما أبدى العرب استعدادهم لتقديم مقترحات بناءة شاملة . وتعد خطة فاس إحدى تلك الجهود . غير أن استعدادهم للأسف لم يقابل بالمثل . بل على العكس ، فقد ازداد موقف اسرائيل وملكها تصلبا على مر السنين . ومازالت اسرائيل مصرة على اعتقادها الخاطئ بأن إطلاق العنان لسلسلة لا نهاية لها من الإرهاب والعنف سيمكنها من ضمان أمنها وسيطرتها على الشرق الاوسط . وبإعاقة مبادرات السلم المختلفة ، أثبتت اسرائيل زيف ادعاءاتها فيما يتعلق برغبتها في السلام ، وأقامت الدليل ، اذا كانت هناك حاجة الى دليل ، على سياستها التوسعية . وترفض اسرائيل بالمنطق المعروف للمعتدي ، عروض السلام وتتهم أولئك الذين يعانون من اعتداءاتها بالعناد . والسلم الوحيد الذي تبحث عنه اسرائيل هو السلم الذي تريده وبشروطها هي . لقد اختلقت اسرائيل مسألة الامن بهدف التعتيم على المسائل الحقيقية . فهي تمتلك قوة عسكرية لا تحميها من أي خطر ممكن في المنطقة فحسب وإنما أصبحت أيضا أداة تستخدمها في حروبها وسياستها التوسعية مما يعرض للخطر أمن الدول الاخرى . وفي السنوات الثلاثين المنصرمة ، اعتمدت اسرائيل في وقت أو آخر على كل الدول المجاورة لها . وإن اسرائيل اذ تمتلك آلية عسكرية ضخمة قد أعطت لنفسها حق وضع معايير واسعة النطاق للامن والاعتداء على اراض بعيدة . وكانت تونس آخر الامثلة على هذه الاعتداءات . وتزداد الصورة المشوهة للشرق الاوسط قتامة نتيجة لسياسة الاستحواذ بالاكراه التي تتبعها اسرائيل ومحو كل أثر للهوية الفلسطينية والوطنية الفلسطينية . وتتجسد

هذه السيادة في الاعتداء على الفلسطينيين المشردين الذين يعيشون في المنفى في الدول العربية المجاورة وممارسة القمع والاضطهاد ضد أولئك الذين يعيشون في الأراضي المحتلة . وإن غزو لبنان ، ومذابح صبرا وشاتيلا ، والهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، وتشريد ومضايقة السكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي المحتلة ، والطردي الإجباري وإقامة المستوطنات غير الشرعية ما هي إلا مظاهر لهذه العقدة . ويتضح ذلك أيضا في محاولات إسرائيل لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي اعتبرها المجتمع الدولي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . ويجب على إسرائيل أن تدرك هذه الحقيقة إذا ما كانت ترغب في السلم والامن .

كما يتعين على إسرائيل أن تكف عن سياساتها وممارساتها غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة والتي يتمثل هدفها الوحيد في ضم واستيعاب الأراضي الإسرائيلية الكبرى . لقد حاولت إسرائيل بوحشية أن تغير الوضع القانوني للضفة الغربية ، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . وإن استمرارها في تغيير التركيب السكاني والطابع التاريخي بشكل نظامي لهذه الأراضي يتضح بشكل لا يقبل الدحض في الضم التدريجي للأراضي من أجل إقامة المستوطنات اليهودية غير المشروعة . وقد تم مصادرة ما يقرب من ٦٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية بالإكراه من أصحابها الشرعيين . ولذلك ، فإنه ليس من المدهش أن تطالب كل مبادرات السلام ، أيا كان مصدرها ، بوقف إقامة المستوطنات . يجب على إسرائيل أن تتخلى عن سياسة الضم التي تتبعها إذا كانت ترغب حقا في تحقيق السلم في المنطقة . إن قوة إسرائيل العسكرية تتيح لها القدرة على بث الموت والدمار . بيد أنها لن تتمكن إسرائيل من النيل من عزم العرب على العيش كشعب مستقل ذي سيادة . كما أنها لن تنجح في أن تفرض عليهم ما هو أقل من سلم عادل ومشرف . وينبغي لإسرائيل أن تدرك أن شعبا قد عقد العزم على أن ينال حريته لا يمكن أن يخضع ، وأن شعبا مصرا على أن ينال استقلاله لا يمكن أن يستعبد .

لا يمكن لأي شعب أن يعيش إلى الأبد في حالة حرب . وأمام إسرائيل الخيار . فبإمكانها أن تختار سلما دائما عن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني أو أن تظل تواصل سعيها من أجل تحقيق أمنها الهش على حساب الاعتداءات المستمرة على الدول العربية المجاورة والنزععة المستمرة لاستقرار هذه المنطقة الاستراتيجية . ولن يؤدي هذا إلى خسائر مادية وبشرية لا حصر لها وإراقة الدماء وذرف الدموع فحسب وإنما سيظل يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر فادح . ويمكن أن تنتهي عزلة إسرائيل إذا ما توصلت إلى تحقيق سلم عادل ومشرف مع الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة لها .

إن إعلانات وقرارات الأمم المتحدة توفر إطارا حقيقيا وممكنا لتسوية عادلة وسلمية لمسألة الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد ، فإننا ندعو إلى عقد مبكر لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط في إطار المعايير التي حددها المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٣ . كما أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أكدوا في اجتماعهم الأخير في هراري على "ضرورة القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط" (A/41/697 ، ص ٥٨ ، الفقرة ١٨٢) ودعوا مجلس الأمن إلى النظر في تشكيل لجنة تحضيرية تشارك فيها الدول الأعضاء الدائمة لبحث سبل وأساليب عقد المؤتمر الدولي . ونحن نوافق تماما على أن مجلس الأمن يوفر إطارا عمليا للبدء في عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس مشاركة صائر أطراف النزاع على قدم المساواة والدول الخمس الأعضاء الدائمين في المجلس دون الإجحاف بمواقفهم الخاصة وينبغي أن ترقى إسرائيل إلى مستوى التحدي .

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراء حاسم . ولا يمكن أن نسمح لهذه الفرصة التاريخية أن تضيع . إن حلا عادلا لقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط ضروري ليس فقط لإعادة السلم إلى هذه المنطقة الحساسة من العالم ولكن أيضا لتعزيز وإدامة مصداقية وصلة الأمم المتحدة كأداة فعالة لتحقيق السلم والأمن الدوليين . والبدل قائم إلى حد كبير لا يمكن تموره .

السيد مودينفي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى

نعكف على مسألة الشرق الأوسط - هذه المنطقة التي يسودها الظلم والصراع واحتمالات نشوب كارثة على نطاق لم يسبق له مثيل والتي امتدعت اهتمام المجتمع الدولي لما يقرب من أربعة عقود . ورغم الجهود الدؤوبة التي بذلها عدد لا يحصى من الشرفاء رجالا ونساء ممن كرموا أنفسهم على امتداد السنوات الأربعين الماضية في هذه المنظمة وغيرها ، ما زلنا نواجه اليوم حالة يمفها الأمين العام بأنها "ما زالت شديدة التقلب" وأنها تشكل خطرا شديدا وحقيقيا على السلم والأمن الدوليين .

ولاشك في أن منبع التناقضات في الشرق الأوسط هو السياسات التي تتبعها إسرائيل - ولا سيما استمرار احتلالها لفلسطين ، وغيرها من الأراضي العربية التي استولت عليها بقوة السلاح منذ عام ١٩٦٧ ، وتشبثها بعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، وتلك السياسات والممارسات المموجة التي انتهجتها إسرائيل وما زالت تنتهجها لا بالنسبة لمن يخضعون مباشرة لقوات احتلالها فحسب بل أيضا تجاه الدول القريبة والمجاورة التي رأت ان عليها واجب حق وعدل أن تساند قضية الشعب الفلسطيني المحروم والمضطهد .

ومعنى المجتمع الدولي في مناسبات كثيرة الى تصحيح هذا الوضع وأن يساعد بذلك في تخفيف التوتر المتصاعد في الشرق الأوسط . لكن إسرائيل عمدت ، في تحدٍ صافر واصلف لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن غير عابئة بالانتقادات الدولية المتعاضمة ، الى مواصلة سياساتها وإحكام قبضتها على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، وزيادة قمعها لمن تحتل أراضيهم وتمعيد عدوانها على من يقاومون أو يرفضون مخططاتها التوسعية .

وما قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلا مثال صارخ على تلك النزعة التوسعية ، وما ضم القس الشريف وقرار تل أبيب بإعلانها عاصمة لإسرائيل وما اتخذته بعد ذلك من تدابير لتغيير طابع المدينة وتركيبها السكاني ووضعها الديني والثقافي إلا مثال آخر على ذلك واستمرار إسرائيل في اتباع سياسة ربط اقتصاد الأراضي المحتلة باقتصادها بما يكفل توجيه أية

تنمية اجتماعية واقتصادية في تلك الأراضي لتحقيق صالح اسرائيل لا صالح الفلسطينيين من أهل البلد وغيرهم من السكان العرب وكل ذلك رغم النداءات المتكررة التي تنادى بها الكف عن تلك الممارسات ، هو دليل آخر على استراتيجية تل أبيب الرامية الى إدماج تلك الأراضي المحتلة إجماعا كاملا في كيان اسرائيلي موحد .

وأوضح مظاهر النزعة التوسعية لدى اسرائيل وأشدّها استفزازا فيما يتعلق بالأراضي المحتلة ، هو استمرارها في إقامة المستوطنات اليهودية في تلك الأراضي وطرد الأهالي الفلسطينيين أو ترحيلهم منها . وقد بلغ من انزعاج الأمين العام لهذه الممارسات أن ذكر في تقريره الأخير عن الحالة في الشرق الأوسط ما يلي :

"يساورني قلق شديد إزاء النتائج التي تترتب على إقامة اسرائيل مستوطنات إضافية في الأراضي المحتلة . فهذه مسألة تشير القلق الشديد وتساهم أكثر من أي عامل آخر بمفرده في إشارة الشكوك في أذهان الكثيرين حول استعداد اسرائيل للتفاوض بشأن تسوية سلمية تقضي بانسحابها من الأراضي" .
(A/41/768 ، الفقرة ٣٦)

وارتبط هذا الضم التدريجي للأراضي المحتلة ارتباطا مباشرا بتدهور ملحوظ في أوضاع الفلسطينيين أنفسهم ، سواء من يعانون منهم في الأراضي المحتلة ومن يجوبون كلاجئين في الدول المجاورة . ويؤكد الأمين العام في تقريره عن الحالة أن "محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أفرادها الآن في ظل الاحتلال أو في المنفى ما زالت موضع قلق دولي حاد" . (الفقرة ٣٤)

والتقرير الأخير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يحوي وقائع محزنة ويروي قصص المعاملة القاسية غير الإنسانية من جانب السلطات الاسرائيلية تجاه أسراها الفلسطينيين والتي تعتبر انتهاكا خطيرا وغير مقبول لحقوق الانسان وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحدد بوضوح لا لبس فيه التزامات الدول المحتلة حيال السكان الخاضعين لاحتلالها .

وفضلا عن ذلك يجدر بنا أن نذكر المذابح المروعة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين عام ١٩٨٢ وأن نلاحظ استمرار عمليات العدوان المسلح وغيرها من

العمليات التي تتم بتحريض اسرائيل ضد الفلسطينيين في هذين المخيمين وغيرهما خارج حدود اسرائيل . ولنتذكر الفارة الجوية الدامية التي شنها سلاح الطيران الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ثم العودة الى انتهاك القانون الدولي عمدا عندما قامت طائرة اسرائيلية باعتراض طائرة مدنية ليبية فوق البحر المتوسط .

وتؤدي تلك الاعمال كلها الى تعميد التوتر في منطقة مضطربة بالفعل وهي خطوات ترمي الى تعزيز هدف اسرائيل في القضاء تماما على وجود أي شكل من أشكال القيادة الفلسطينية أو المقاومة المنظمة لاحتلالها غير المشروع لفلسطين .

وهذا النهج الذي يلتزم الوصول الى حل نهائي للمشكلة بهذا الاسلوب يدعو لاشد الالاف خاصة وانه يأتي من الاسرائيليين الذين كانوا هم أنفسهم ضحايا لمثل هذا البرنامج للحل النهائي خلال الحرب العالمية الثانية . فقد كان اليهود من الاعراق المضطهدة في هذا العالم . والواقع أن الالهة عبر العصور وتصميمهم على مقاومة الاضطهاد رويت بدماء شعبهم وقد سجل فكسبير مآساتهم وما تعرضوا له من اضطهاد على لسان شاييلوك اليهودي في هذه الكلمات الشهيرة التي يقول فيها :

"اليمت لليهودي عينان ؟ اليمت لليهودي يدان وأعضاء وقامة وحواس ومشاعر وانفعالات ؟ الا ياكل اليهودي نفس الطعام ، الا يجرحه نفس السلاح ، الا تصيبه نفس الأمراض ، الا يتداوى بنفس الوسائل الا يشعر بالحر والبرد من الميف والشتاء شانه شأن المسيحي ؟ إذا جرحتنا أفلا يسيل دمنا ؟ وإذا دغدغتنا أفلا نضحك ؟ وإذا سقيتنا السم الا نموت ؟ وإذا اساءت الينا الا ننتقم ؟ وإذا كنا نشبهكم في الأشياء الأخرى فنحن نشبهكم في هذا أيضا . واذا اساء اليهودي الي مسيحي فماذا يكون جزاؤه ؟ الانتقام . واذا اساء المسيحي الي يهودي فماذا يجب أن يكون جزاؤه ؟ لما الانتقام ، فلتكن الوضاعة التي تعلمتها منكم . سوف انفذ الجزاء وسانفذه بقسوة ولكن وفقا للاصول ؟ (تاجر البندقية ، الفصل الثالث ، المشهد الاول)

ولكن ، يبدو أن الاسرائيليين لا يفكرون ، أو غير مقتنعين ، بأن نفس النار التي اشتعلت في داخلهم تشتمل اليوم بنفس التوهج ونفس الشدة داخل الفلسطينيين . ولو أنهم استعاضوا عن كلمة "عربي" بكلمة "يهودي" وعن كلمة "يهودي" بكلمة "مسيحي" في الفقرة المأخوذة من ملحة شايлок لامكنهم أن يشعروا أو ربما أن "يلمسوا" حدة المشاعر في أصوات أبناء عموماتهم الفلسطينيين . ولا ينبغي اطلاقا لأي أحد أن يخدع نفسه ويعتقد أن الشعب الفلسطيني سيتوقف عن كتابة تاريخه بدمائه إلى أن تقام دولته المستقلة ذات السيادة على أرض فلسطين ، إذ كما يذكرنا شايлок :

"ان الشر الذي تعلمني اياه سأمارسه أنا أيضا ، وقد لا يكون هذا سهلا

ولكني سأعي التعليمات" . (الفصل الثالث ، المشهد الاول)

لقد أكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز مرارا وتكرارا أن قضية فلسطين هي صلب أزمة الشرق الاوسط واتفقوا على أن السلم العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على :

"... أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على اراضيه ..." (A/41/697 ، الفقرة ١٥٦ ، ص ٥٢)

ومن بين أكثر عناصر الوضع المعقد في الشرق الاوسط مدعاة للقلق والاحباط الدور الذي تقوم به بعض الدول والقوى الغربية عن المنطقة - لاسيما الولايات المتحدة الامريكية . ان دعمها المطلق لاسرائيل ، الذي ترجم نفسه إلى اتفاق للتعاون الاستراتيجي وتوفير الاسلحة الحديثة والمتقدمة جدا وتوفير الاموال لاسرائيل جعل اسرائيل تتفطر في النهاية وتواصل السياسات المدوانية والتوسعية التي سبق لي وأن وصفتها . ان تدخل أية دولة عظمى في المنطقة ، ولو بصورة غير مباشرة ، لابد وأن يفضي إلى تدخل دول عظمى أخرى ، مما يعمد التوتر ويزيد من تعقيد حالة بالغة التعقيد

أصلا ويجعل البحث عن حل ملمى أكثر صعوبة . وعليه فإنه يتعين ايجاد الحل في القريب العاجل ، اذا كنا نريد أن نتجنب أي اندلاع آخر للأعمال العدائية بكل ما ينطوي عليها من مخاطر تتهدد السلم والامن الدوليين ، لاسيما في هذه المرحلة حيث تتفاعل مصالح اقليمية ودولية متشعبة .

لقد اقترحت الجمعية العامة بقرارها ٥٨/٢٨ جيم ، المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ، وهو اقتراح وصفه وفد بلدي في وقت سابق بأنه أكثر اقتراح يدعو للأمل من بين جميع الاقتراحات التي قدمت على مدى السنوات العديدة التي ناقشنا فيها هذه القضية . ان هذا المؤتمر ، الذي يحظى بتأييد تام من بلدان عدم الانحياز ، سينعقد تحت رعاية الامم المتحدة . ونظرا لتعمد قضية الشرق الاوسط وضرورة توصلنا الى حل شامل جامع ، فمن الواضح أن هذا المؤتمر يتطلب مشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

مع أن الفكرة تكتسب تأييدا واسعا في اوساط المجتمع الدولي ، فمن المحزن أن توافق الآراء لعقد المؤتمر لم يتوفر بعد كما يبدو ، وان كلا من الولايات المتحدة وامرائيل لاتزال تنتهج نهجا ملبيا ازاءه .

وفي هذا الصدد ، اقترح رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أنه ينبغي لمجلس الامن

"للنظر في تشكيل لجنة تحضيرية بمشاركة الدول دائمة العضوية في

المجلس للبحث عن ايجاد الوسائل والطرق الفعالة لعقد المؤتمر الدولي"

(A/41/697 ، ٥٤ - ٥٥ ، الفقرة ١٦٨)

اننا نعتقد أن هذا الاقتراح اقتراح ببناء وقيم ، وقد يضع أسسا صلبة لبداة مفاوضات أكمل ، بل وربما لعقد مؤتمر السلم ذاته .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن اقتبس ثانية مما قاله الامين العام في تقريره

الحالي بشأن الحالة في الشرق الاوسط :

"ان القضايا الدولية قليلا ما تكون بدرجة تعقد النزاع العربى الاسرائيلى فى الشرق الاوسط او بدرجة الخطورة الكامنة فيه او ارتباطه المباشر بالامم المتحدة من حيث صلتها بالموضوع ومداقيتها . ان استمرار هذا النزاع لما يقرب من اربعة عقود بعد عرضه على منظمتنا ليؤكد الحاجة السى التوصل الى تسوية شاملة . وبناء عليه ، من الضرورى ان يبذل المجتمع الدولى والدول الاعضاء فرادى كل الجهود الممكنة لتحقيق هذه التسوية على نحو عاجل" . (A/41/768 ، الفقرة ٢٩)

اننا نحث جميع الاطراف المعنية ان تعير اذنا صاغية لكلمات الامين العام الرزينة هذه ، لان الحالة لا تحتل مزيدا من التأخير .

السيد جودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ منتصف هذا

القرن والشرق الاوسط مسرحا لصراع رئيسى يهدد ، نتيجة لتطوراته المتشعبة ، السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا . ان هذا الصراع ، الذى اتسم بتزايد العنف دون هوادة وتصعيد التوتر باطراد ، لا يعرف حدودا جغرافية ، وينتشر الآن على نحو خطير فى اجزاء اخرى من العالم . إلا ان اسباب وجذور مشكلة الشرق الاوسط قد حددت تماما منذ عدة سنوات . كما حددت العناصر الرئيسية للحل واطار التسوية الشاملة والنهائية للمشكلة . ان جذور الازمة الخطيرة التى وجد الشرق الاوسط نفسه يفوق فيها ، بكل ما يصاحبها من اضطرابات وعواقب مأساوية ، تعود الى الاجحاف الذى لا يطاق والذى الحق ضررا كبيرا بمصير شعوب ذلك الجزء من العالم من خلال استمراره وعواقبه وانعكس هذا الاجحاف على الشعب الفلسطينى الذى سلب وطنه وحقوقه الوطنية .

انه مستمر من خلال الاصرار على انكار تلك الحقوق عن طريق استخدام النظام الصهيونى للارهاب والقمع ضد السكان العرب فى فلسطين المحتلة ومواصلة سياسة استعمار الاراضى المحتلة بصورة منهجية والاستيلاء على الموارد بهدف إحكام القبضة الصهيونية على الاراضى بغية ضمها .

ويماحب ذلك الاجحاك ويزيد من حدته اللجوء الى سياسة القوة ومحاولة الهيمنة التي يتبمها النظام الصهيوني ضد الدول العربية في المنطقة . وقبل عام وتَمَّع نطاق عدوانه ليشمل المغرب . وهكذا ، بعد أن وقعت بلدان المشرق العربي كلها - ابتداء من الاردن الذي هوجم عدة مرات ، وانتهاء بالعراق الذي دمرت منشآته النووية العلمية - عانت تونس في العام الماضي من هجوم وحشي على سيادتها وسلامتها الاقليمية ، ومن خلالها عانى المغرب العربي ككل .

ان الحكام الصهاينة ، بتوسيع تهديداتهم لتشمل الطرف الاخر من البحر الابيض المتوسط ، ونقل الارهاب الذي عانت منه الدول العربية في المشرق الى المغرب ، يخلقون سابقة جديدة خطيرة على السلم والامن الدوليين ، مما يؤكد ، اذا كانت هناك أية حاجة للتاكيد ، على الطبيعة المدوانية لنظام يهزأ بالقانون والعدالة .

وحتى اليوم لا تزال الاراضي العربية محتلة ولا يزال سكانها واقعين تحت قمع وحشي متزايد ، تفاقم بحملة من الإرهاب والترويع التي يقوم بها المستوطنون والجماعات العنصرية المسلحة .

وهذا يمدق ايضا على مدينة القدس المقدمة التي أعلنوها "عاصمة أبدية" لاسرائيل والتي ما برح بها مكانها العرب معرضين لجميع انواع السلوك الوحشي من جانب جماعات المتعصبين الذين يتصرفون في ظل حصانة كاملة كما يمكن أن تشهد به الاحداث التي وقعت في الاسبوع الاخيرة . وحقيقي أيضا أن قطاع غزة والضفة الغربية ، حيث ما برحت قوات الإحتلال التي يعززها جماعات الارهابيين المتعصبين ، تنشر الرعب بين صفوف السكان العرب الذين لا يزالون يعارضون المحتل ويخوضون غمار مقاومة ضارية تسترعي الإعجاب والإحترام على السواء برغم ما يواجهونه من عمليات قمع وهجمات ارهابية واعتقالات تعسفية وعمليات طرد بغير مبرر . وأخيرا فمن الحق أيضا أن مرتفعات الجولان حيث لا يزال الشعب السوري يتعرض لتدابير لا تطاق ترمي الى الهجوم على الطابع العربي والهوية العربية ، وحيث تمارس بانتظام سياسة لإفناء الطابع الصهيوني على المنطقة بما يؤثر على جميع جوانب الحياة فيها .

ونأتي للبنان الذي تعرض بدوره الى غزو وحشي واحتلال بما نجم عن ذلك من دمار كما أن شعبه البطل أجبر الفازي على التراجع وعلى الانسحاب من معظم رقعة وطنه ، ولكنه ما زال يتحمل كل يوم هجمات على استقلاله وسلامته الاقليمية ، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق .

وإذا كان شمة جزء من أراضي لبنان باقيا تحت الاحتلال حتى اليوم ، برغم صدور قرارات مجلس الامن التي تطلب الانسحاب الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال الاسرائيلية من كامل الاراضي اللبنانية ، وإذا كان جنوب لبنان لا يزال معرضا للهجمات والغارات وعمليات القصف كل يوم من جانب قوات العدوان الصهيونية ، فان الشعب اللبناني قد أظهر تصميمًا لا هوادة فيه على الكفاح من أجل الحفاظ على حريته واستقلاله واستعادة اراضيه وإعادة بناء وحدته .

إن إنكار الحقوق الوطنية لشعب ما لا يمكن بأي حال أن يوقف هذه الحقوق وبالذات حق تقرير المصير والاستقلال . وهذا لا يعني أن بوسع طرف آخر أن يتكلم باسم هذا الشعب . كذلك فإن احتلال أرض ما بالقوة يبقى ، في نظر القانون الدولي ، حالة مؤقتة من حالات الامر الواقع ومن ثم فلا يمكن أن تبرر أي تدبير أو إجراء يرمي إلى التعمدي على السلامة الاقليمية للأرض المحتلة أو الاستمرار في احتلالها .

وقد قررت الجمعية العامة منذ أكثر من عقد مضى ، على أساس هذه الحقائق الراسخة ، اعتماد الموقف الوحيد القادر على التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا الموقف هو أن قضية فلسطين محور مشكلة الشرق الأوسط . وهو الذي يفضي إلى الامتنع بأن تسوية المشكلة إنما يتطلب بالضرورة إعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والانسحاب غير المشروط للنظام الصهيوني من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس ومرتفعات الجولان .

وعندما اعترفت الجمعية العامة بمحة قضية الشعب الفلسطيني وأيدت منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد والشريك الأساسي في مفاوضات السلم ، فإن الجمعية العامة قررت بهذا أن تنهض بمسؤوليتها التاريخية وأن تبذل قصارى جهدها لتأمين إتاحة الفرصة أمام الشعب الفلسطيني لكي يمارس حقوقه الوطنية جميعا .

ومنذ ثلاث سنوات أدت هذه الجهود إلى تحديد الإطار الوحيد اللازم للتصدي للنزاع في الشرق الأوسط في مجمله ، وهو عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومع ذلك فلم يتم عقد هذا المؤتمر برغم التأييد العام الذي يحظى به ، وقد جاء ذلك مرة أخرى نتيجة تعنت النظام الصهيوني .

إن استمرار النزاع في الشرق الأوسط والابعاد المقلقة المتزايدة التي ينطوي عليها بانتشاره إلى مناطق جغرافية أخرى إنما يوضح أن حالة النزاع تتدهور وأن ثمة خطرا جسيما يلحق بالسلم والامن الدوليين . ومن هنا فإن الحاجة باتت أكثر من ماسة للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للنزاع .

كما أن مجلس الأمن الذي عهد اليه الميثاق بولاية حفظ السلم والأمن الدوليين ، يتحمل مسؤوليات خاصة في هذا الصدد . إن الدور المحوري الذي لابد وأن يوكل اليه في تنظيم وعقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط يتيح للمجلس فرمة الإسهام بصورة حاسمة في تعزيز حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، ومن ثم استعادة سلطته ومصداقيته . ولا نزال نحمل أنفسنا على الاعتقاد بأن مجلس الأمن سيثبت بأنه قادر على الوفاء بتوقعات الشعوب في الشرق الاوسط وأنه سيعمل على استخدام ثقله كاملا لكي يعيد السلم الى هذا الجزء الحساس من العالم .

السيد حميد (السودان) : بمدد الوضع في الشرق الاوسط موضوع ناقشنا اليوم ، لابد لي من أن أشير الى ما سبق أن أدلينا به في هذه القاعة خلال مناقشة قضية فلسطين في مطلع هذا الاسبوع لنؤكد رأينا الذي يتفق مع رأي غالبية الاعضاء الموقرين ، والذي وافقت عليه جمعيتنا العامة منذ سنوات وظلت تؤكد كل عام . ومؤداه أن قضية فلسطين هي لب وجوهر الصراع المزمع في الشرق الاوسط ، وأنه لا أمل البتة في تحسين الوضع في الشرق الاوسط ما دامت قضية فلسطين باقية دون حل . بل أن ذلك الحل هو أهم الشروط الرئيسية لتحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

إن وفد بلادي يتفق مع ما جاء عموما في تقرير الأمين العام الاخير حول الحالة في الشرق الاوسط A/41/768 . كما نؤيد ما جاء فيه وبصفة خاصة حول ضرورة تذييل المعويات القديمة والمتجددة التي تعترض عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط المقترح منذ إعلان جنيف عام ١٩٨٣ .

إننا نأمل أن تتواصل الجهود وتمارس كل الضغوط المشروعة الى أن تزيل اسرائيل وحلفاؤها العقبات الممنعة من هذا الطريق وهو الكفيل بتحقيق سلام شامل ، عادل ودايم في المنطقة* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد عثمان (الصومال) .

ومن ثم فإننا نأمل أن يستطيع مجلس الأمن وأعضاؤه الدائمون من انشاء اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر ، الذي ظلت المجموعة الدولية تنتظر انعقاده بفارغ الصبر ، باشتراك كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وإشراف الأمم المتحدة .

إن تحقيق السلام في الشرق الاوسط ومهما كانت درجة تعقد النزاع العربي الاسرائيلي ، ليس بمستحيل وذلك إذا ما خلمت النوايا وتوفرت الإرادة السياسية وتطابقت الأقوال مع الأفعال . وإن المرتكزات الاساسية لبلوغ هذا السلم تتمثل فيما يلي : أولاً ، إنسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ومرتفعات الجولان السورية والضفة الغربية وقطاع غزة . ثانياً ، تمكين الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وخارجها من ممارسة حقه الطبيعي في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه . ثالثاً ، الاعتراف ، واحترام السيادة والسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ولعل ما لاحظته الأمين العام للأمم المتحدة من اتفاق عام وواسع على هذه النقاط يشكل فعلا الاعتبارات الضرورية لتأسيس التسوية .

هذا ، والى حين استجابة اسرائيل وحلفائها لما اتفق عليه المجتمع الدولي فإنه لا بد من أن تتخذ الجمعية العامة كل الخطوات اللازمة التي من شأنها دفع عملية السلم والتسوية قدما ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين الذين طال انتظارهم للعودة . كما أنه لا بد ، خلال هذه الفترة ، من تحسين حالة المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من كافة الجوانب المادية والانسانية والاجتماعية .

هذا ما اردنا التاكيد عليه و اضافته لما عبرنا عنه من قبل بشأن قضية فلسطين لب وجوه الصراع في منطقة الشرق الاوسط ، والذي ظل يؤثر سلبا على حالة الامن والسلم في العالم بأسره .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن منطقة الشرق الاوسط لا تزال مسرحا للتوترات وللمواجهات التي تسبب اضرارا جسيمة للشعوب التي تعيش فيها والتي لم تعرف منذ ما يقرب من ٤٠ عاما ملما وامننا دائمين ، وهما الشرطان الضروريان اللذان يسمحان للأمم الفتية التي ظهرت في تلك المنطقة أن تكرر جهودها بحزم لمهام البناء الوطني الكفيلة بخلق مستقبل مزدهر لشعوبها .

وعلى غرار كثير من بلدان افريقيا وآسيا كان عدد من بلدان هذه المنطقة ضحية لفترة طويلة من الاحتلال الاستعماري الذي لم يسمح لها من جوانب كثيرة بتحقيق جميع تطلعاتها المشروعة بصورة كاملة . وعلاوة على هذا ما كادت هذه البلدان تستعيد سيادتها السياسية وتبدأ في ارساء اسي تنميتها الاقتصادية والاجتماعية حتى واجهت حروبا متتالية تسببت فيها مواقف اسرائيل وملوكها العدواني ، حروبا اودت بأرواح كثيرة وسببت خسائر لا حصر لها في الممتلكات .

لذا يجد بلدي لزاما عليه أن يعرب عن شعوره العميق بالقلق ازاء هذه الحالة المتسمة بالانعدام الكامل للامن التي تعود الشرق الاوسط . انه شعور بالقلق بسبب الالام المعديدة التي يتحملها السكان العرب والفلسطينيون في هذه المنطقة والذين يحتفظ معهم بلدي وشعبه بأواصر شفافية وتجاربية عديدة اقامها على مرّ العصور ، سمّت

باقامة صداقة واحترام مشهادلين بزدادان قولا باطراد بفضل دين مشترك وتضامن حقيقي
شهد عليه التجارب ؛ وهمور بالطلق ايضا لان الشرق الاوسط هو منطقة استراتيجية على
المستوى الجغرافي . فكل اضطراب او عدم استقرار يسودان هذه المنطقة تكون لهما
بالضرورة آثار خطيرة على السلم والامن لا على الصعيد الاقليمي فحسب بل على الصعيد
الدولي ايضا .

اذا كانت منظماتنا منذ انشائها ، ما زالت تنظر في هذه المسألة الهامة فلا
يرجع ذلك الى انهيار السلم في مرات كثيرة في تلك المنطقة فحسب ، بل ايضا لان
اسرائيل تفتتح فيها سياسة عدوانية وتوسعية وتنتهك بصورة صارخة ومستمرة مبادئ
القانون الدولي ومعايير السلوك المطبقة في العلاقات بين الدول ، وترفض اخيرا
الامتثال لعدد من قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي اتخذت بشأن الشرق الاوسط ،
وكذلك الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وبالفعل احتلت اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ ولا تزال تحتل اراضي عربية وفلسطينية
وضمت ، بالرغم من سحب المجتمع الدولي باصره ، مدينة القدس المقدمة لتجعل منها
عاصمتها . ومن اجل تدعيم سياستها التوسعية ، قامت اسرائيل ايضا بزرع المستوطنات
في الاراضي المحتلة ، وهو الموقف الذي ، كما يؤكد الامين العام عن حق في تقريره
الممتاز الذي قدمه الينا هذا العام بشأن تلك القضية :

"...[يشير] القلق الشديد و [يساهم] اكثر من اي عامل آخر بمفرده في إثارة
الشكوك في اذهان الكثيرين حول استعداد اسرائيل للتفاوض بشأن تسوية سلمية
تقضي بانسحابها من الاراضي" . (A/41/768 ، الفقرة ٢٦)

وبالمثل دابت اسرائيل ، في الاراضي المحتلة ايضا ، وبطريقة مستخفة على
إشاعة الارهاب في صفوف السكان الاصليين ، وعلى فرض قوانينها وتشريعاتها وادارتها
وارتكاب كل انواع الانتهاكات لحقوق الانسان من الاعتقال والسجن التعسفيين للمواطنين
العرب والفلسطينيين بسبب الكفاح الذين يخوضونه من اجل تقرير المصير وتحرير
اراضيهم الى الامانات والمضايقات اليومية وغيرها من التدابير العقابية بغية طعن
هؤلاء السكان في كرامتهم واحترامهم لانفسهم .

وقد تمكنت لجنة حقوق الانسان مرة اخرى هذا العام من درامة هذه الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان وجميع الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة وادانتها بطريقة واضحة جلية .

وكما صرح وفدي مرارا ، اذا كانت اسرائيل تتخذ هذا الموقف العدواني ازاء سكان تلك المنطقة ، وتظهر عدم احترام واحتقار صارخين للقانون الدولي ، وتبدي تعجرفا واضحا حيال منظماتنا ، فذلك في المقام الاول بهدف الحيلولة دون تحقيق الحقوق الاساسية وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وهو الامر الذي يوجد في لب الصراع العربي الاسرائيلي . لقد اقتلع الشعب الفلسطيني بالفعل من ارضه من جانب اسرائيل التي حكمت عليه بالعيش في المنفى او في المخيمات تحت رحمة جميع تقلبات المناخ والأمراض ، وقضى عليه بالعيش في ظروف تعيسة يستهجنها اي انسان .

إن الشعب الفلسطيني يعيش محنة حقيقية لا يستطيع أي فرد أو أي بلد يؤمن بالعدالة والمساواة أن يقبل استمرارها ويجب إذن على منظماتنا ، التي تتحمل مسؤوليات خاصة عن تسوية مسألة الشرق الاوسط ، أن تعبئ جهودها بقدر أكبر لمواجهة التحدي الذي تمثله اسرائيل لا من أجل وضع نهاية لمعاناة الشعب الفلسطيني فحسب ، بل أيضا لاستعادة سلطتها ومصداقيتها فيما يتعلق باحترام الدول الاعضاء لمقرراتها وقراراتها ذات الصلة . وتعني مواجهة هذا التحدي إرغام اسرائيل على الانسحاب كلية بغير شروط من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالواقع الفلسطيني ، وخاصة بحق هذا الشعب في العودة الى وطنه وحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة فيه .

ومن المهم أن تدرك اسرائيل ، التي تتحمل المسؤولية كاملة عن مناخ عدم الاستقرار الذي يسود تلك المنطقة ، في اقرب وقت ممكن أن اية عملية ملم لا يمكن أن تنجح في المنطقة ما دامت الحقوق المشروعة والاساسية للشعب الفلسطيني لم تؤخذ كلية في الحسبان ولم يعترف بها .

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بالشعب الفلسطيني اشادة يستحقها ، الذي بالرغم من الظروف المعاكسة والمعاناة التي يتحملها منذ اربعة عقود لم يفقد شجاعته وامله ويكافح ببسالة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي

الوحيد ، من اجل استعادة حقوقه الاساسية والميثق من جديد فوق تراب وطنه . ومتواصل النيجر ، اخلاصا منها لسياستها الشابتة ، تقديم دعمها الفعال اليه وتضامنها معه الى ان يخلق الانتصار النهائي .

ولكن نجد لزاما علينا ان نلاحظ انه ليس من المرجح جدا في الوقت الراهن تحقيق التسوية السلمية العادلة والدائمة للصراع العربي الاسرائيلي . غير ان جمعيتنا العامة ، بتاكيدنا على اقتناعها بان عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط هو وحده الذي يمكن ان يسمح بتحقيق الهدف المتوخى - مؤتمر يضم جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - تكون قد اقامت اداة مقبولة لبدء المفاوضات ، التي يجب ان يكون عنصرها الرئيسي هو القضية الفلسطينية .

لقد احاطنا الامين العام علما ، في التقرير الذي قدمه الينا هذا العام بشأن الحالة في الشرق الاوسط ، ان خلافات خطيرة لا تزال قائمة وخاصة بشأن نطاق ذلك المؤتمر وموعده وقبل كل شيء، بشأن الاطراف المشاركة فيه .

ونحن نرى من جانبنا انه من الملح للغاية التغلب على هذه الخلافات بصورة سريعة . ولذلك نحث جميع الاطراف المعنية على بذل قصارى جهدها واظهار تصميم سياسي لا يتزعزع . وتحقيقا لهذا الغرض ، يرى وفدي ان الدول الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الامن والتي اسند اليها ميثاق منظمنا دورا رئيسيا في مجال صيانة السلم والامن الدوليين ، ينبغي عليها الاضطلاع بمسؤوليتها بصورة كاملة لتوفير هذا الاساس للمفاوضات الذي ينبغي ان يحظى بقبول جميع الاطراف المعنية ومن شأنه ان يفضي الى تسوية شاملة لتلك الازمة التي طالت امدا طويلا والتي نتوق الى تسويتها جميعا .

وفي الختام ، نود أن نشكر الأمين العام لجهوده الدؤوبة الرامية الى تمكين شعوب هذه المنطقة التي عانت الكثير من العيش مرة أخرى في سلم وتكريس جهودها وخيالها الخصب لبناء وازدهار بلادها ، تلك البلدان التي لا يمكن تجاهل اسهامها الكبير في تراث الانسانية المشتركة .

السيد فارسي (اليمن الديمقراطية) : درجت الجمعية العامة على مناقشة

البند الخامس بالحالة في الشرق الاوسط كل عام . وها نحن ننظر في هذا البند من جديد وفي الدورة ٤١ التي تتزامن مع السنة الدولية التي اعطتنا شيئا من التفاوض والاستبشار بفاعلية الامم المتحدة . وبعد أن قمنا بتظاهرة لم يسبق لها مثيل بالتعبير عن أهمية الامم المتحدة كأنسب وأفضل محفل دولي للتفاوض والحوار والتأكيد على ضرورة تنشيط دورها وزيادة فعاليتها في معالجة وحل المشاكل الاقليمية والدولية . ومن جديد نجد أنفسنا نستعرض الحقائق الموضوعية المعبرة عن الحالة المتدهورة في الشرق الاوسط ، لنقوم ومن جديد ، بابرازها في قرارات تصدرها الجمعية العامة . ودون أن تكون لها القدرة على ترجمتها عمليا .

وهذا هو واقع الحال ، فمع ايماننا الصادق بالامم المتحدة واملنا الكبير ، الذي تشاركنا فيه الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي في أن نرى المنظمة تلعب دورها الايجابي والفعال المطلوب لحل المشاكل الاقليمية والدولية لعالمنا المعاصر ، فاننا نعلم بأن الجمعية العامة ستتخذ القرارات تلو القرارات حول الحالة في الشرق الاوسط ، والتي لن تختلف في جوهرها عن مشيلاتها التي صدرت في السدورات المنصرمة ، ولكن دون أن نجد لها طريقا الى التنفيذ .

إننا سنعرب عن القلق العميق ازاء خطورة الوضع في منطقة الشرق الاوسط وعلى التصعيد المستمر للتوتر وعدم الاستقرار بسبب استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين وللأراضي العربية الأخرى وكننتيجة للسياسة الاسرائيلية الاستيطانية التوسعية العدوانية وممارساتها في المنطقة ، والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

كما أننا سنؤكد مجددا تضامننا مع الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وسنكرر أن السبب الرئيسي للنزاع العربي الاسرائيلي هو قضية فلسطين باعتبارها جوهر ولب أزمة الشرق الاوسط . وأنه بدون الانسحاب التام وغير المشروط من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة وبدون ايجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية ، تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وحقه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني ، فان الوضع في الشرق الاوسط لن يعرف الامن والاستقرار وأن الحالة في هذه المنطقة ستزداد تدهورا وخطورة بحيث تهدد السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ومع هذا سنجد أمامنا الصورة القاتمة التي عبر عنها الامين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ والوارد في الوثيقة A/41/768 في مقدمة ملاحظاته عن الحالة في الشرق الاوسط عندما ذكر :

"ما زال التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي

الاسرائيلي في الشرق الاوسط بعيد المنال". (A/41/768 ، الفقرة ٢٣)

لماذا هذه الصورة القاتمة ؟ لماذا قرارات الجمعية العامة لا تجد طريقها الى التنفيذ ؟ واضح لان هذه القرارات ترتطم وكما تعودنا في الدورات الماضية برفض اسرائيل والولايات المتحدة وتحديهما الصريح للارادة الدولية وباستهتار بالامم المتحدة لا يضاھيه إلا نظام برييتوريا العنصري .

وإنه لمن سخريه الاقدار أن تتحدى اسرائيل الشرعية الدولية وترفض قرارات الامم المتحدة وتستهتر بها وهي التي استمدت شرعيتها بقرار من الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ .

لقد أثبتت اسرائيل ، بسياستها العدوانية والتوسعية ، أنها لا ترغب في السلام ولا تود أن ترى منطقة الشرق الاوسط آمنة ومستقرة . وهذا ما أكدته الاستنتاج الوارد في قرار الجمعية العامة من أن اسرائيل ليست دولة محبة للسلام وأنها لا تقوم بالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وليس ذلك بغريب لأن النزعة العدوانية الاسرائيلية هي امتداد طبيعي لارهاب
العصابات الصهيونية التي مارسته ضد الشعب الفلسطيني إبان الانتداب . وما تبع ذلك
من إرهاب وقمع وحشي لهذا الشعب الصامد في الاراضي المحتلة وخارجها ، وممارسة
الارهاب على مستوى الدولة في شتى صوره من احتلال أراضي جنوب لبنان واعتداءاته
المتكررة عليها الى انتهاكه لسيادة تونس وقيامه بأعمال القرصنة الجوية .
فكيف لنا أن نتوقع من اسرائيل ، ومن الارهابي شامير الذي تحمل مؤخرا رئاسة
الحكومة الاسرائيلية ، الامتثال لقرارات الامم المتحدة واحترامها وهو الذي شارك في
عملية اغتيال المبعوث الدولي للأمم المتحدة الكونت برنادوت في عام ١٩٤٨ ، وشارك
بخبرته الارهابية في قيادة العمليات العسكرية في الاراضي الفلسطينية .
إن السيادة الاسرائيلية ونزعتها العدوانية وممارساتها في المنطقة هي انعكاس
واضح للعقيدة الصهيونية القائمة على أساس العنصرية . وهذا ما أكدته الجمعية
العامة في قرارها التاريخي حين اعتبرت الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .
وعلى صرح الاسس العنصرية ارتكز التحالف القائم بين نظامي بريتوريا وتل أبيب
وتوطدت علاقاتهما وتشابهت ممارساتهما للإنسانية في اظهاد وقمع وقتل السكان
الاصليين في فلسطين والجنوب الافريقي ، وانتهاجها لسياسة الاستيطان والتوسعية
والاحتلال وممارسة العدوان وإرهاب الدولة على الدول المجاورة .
ولقد بات واضحا أنه من غير دعم وتأييد واشنطن لما تمكن هذان النظامان
العنصريان في بريتوريا وتل أبيب من الاستمرار في تحدي الارادة الدولية ومواصلة
سياسة العنصرية والاحتلال والعدوان .
إن الادارة الامريكية لا تؤيد اسرائيل ماديا ومعنويا وتشجعها على الاستمرار في
سياساتها وممارساتها في منطقة الشرق الاوسط والاستهتار بقرارات الامم المتحدة فحسب ،
بل إنها تتبنى السياسة الاسرائيلية في كل المستويات وتستخدم لذلك كل ثقلها كدولة
عظمى .

فبالإضافة إلى التعاون الاستراتيجي الذي يشجع إسرائيل على مواصلة سياستها العدوانية التوسعية في المنطقة وما يلحقه من ضرر بالجهود التي تستهدف إقامة سلام عادل وشامل ودائم ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل ، باستمرار على استخدام الفيتو لحماية إسرائيل ومنع مجلس الأمن من تحمل مسؤوليته التاريخية لمعاقبتها بموجب الفصل السابع من الميثاق ، بل وأنها تلتزم التزاما دقيقا بكل ما تملّيه عليها السياسة الإسرائيلية في كل جوانب النزاع العربي الإسرائيلي .

إن عقد مؤتمر سلام دولي للشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، لا يزال هو الآلية الوحيدة والسبيل الفعّال لاجتاد تسوية سلمية وشاملة وعادلة ، وأن تشكل للاعداد لذلك لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن بمشاركة الدول الدائمة العضوية فيه .

ويكاد أن يكون عقد المؤتمر الدولي امراً مسلماً به بالنظر الى التأييد العالمي الواسع له . إلا أن الادارة الامريكية ، تنفيذا لرغبة حكام تل ابيب ، تعمل جاهدة على عرقلة كل الجهود والوقوف حجرة عثرة امام عقد المؤتمر الدولي . وترمي بذلك لاستبعاد أي دور للأمم المتحدة والعمل على تجزئة الحل من خلال طرح الحلول الجزئية والانفرادية ارضاء لحليفها الاستراتيجي اسرائيل وخدمة له . فإذن ، كيف يمكننا أن نتوقع من الولايات المتحدة الامريكية ان تسهم في إيجاد تسوية عادلة وهي في انحياز تام لاسرائيل ؟ وكيف يمكننا أن ندعوها لانتهاج سياسة متوازنة إزاء النزاع واللوبي الصهيوني في واشنطن هو الذي يرسم السياسة الامريكية في المنطقة .

لقد بات واضحاً ان الحقائق الشابتة عن الحالة في الشرق الاوسط لن تتبدل . وان السياسة الامريكية في المنطقة لن تتبدل ، بل وتزداد تعنتاً ومعاداة لقضايا الشعوب العربية ولقضية الشعب الفلسطيني التي هي القضية المركزية في المنطقة . ولكننا على يقين تام ، من أن قضايا الشعوب لا بد لها أن تنتصر مهما بلغت قوة وجبروت قوى الاحتلال والعنصرية والعدوان . وان الشعب الفلسطيني سينتصر . وان قرارات الامم المتحدة ستجد طريقها الى التنفيذ .

السيد فرطاي (الجمهورية العربية الليبية) : نعود مرة أخرى لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط ، تماما كما نعود في كل دورة لمناقشة قضية فلسطين ، حيث تتم مناقشة كل من القضيتين في بندين مستقلين متتاليين نظراً لاختلاف طبيعتهما الحقوق والاطراف في كل من القضيتين المذكورتين . ورغم هذا الاختلاف فإنه لا يوجد في العالم مشكلتان ترتبط كل منهما بالآخرى ارتباطاً عضوياً وثيقاً ، تتأثر بها وتتؤثر فيها كما هو الحال بالنسبة لقضية فلسطين والوضع في الشرق الاوسط ، نظراً لوحدة المصير المشترك بين أجزاء الوطن العربي الواحد . إن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الاوسط وجوهره ، غير أن مشكلة الشرق الاوسط هي جزء لا يتجزأ من الصراع العربي الصهيوني ، بل هي امتداد له . وهما حلقتان متصلتان في سلسلة ذلك الصراع الذي يكشف لنا يوماً بعد يوم ، وشهراً بعد شهر ، ومنذ بعد سنة حقيقتة النوايا التوسعية

الاستيطانية للكيان الصهيوني التي لم تعد تقتصر على فلسطين بل تعدتها الى الاراضي العربية المجاورة لها .

لقد أخذ التوسع الصهيوني في البداية صورة مستعمرات زراعية ، ثم دخل مرحلة ما سمي بالوطن القومي اليهودي الذي تظاهرت الصهيونية العالمية بأنه مجرد تجمع ثقافي وديني محدود العدد . وما لبث هذا التجمع أن اتخذ عام ١٩٤٨ صورة كيان محارب . واستطاع هذا الكيان بمساعدة وتأييد القوى الاستعمارية أن ينتزع قرار الامم المتحدة رقم ١٨١ الذي اتخذته الجمعية العامة خلال دورتها الثانية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والمعروف بقرار التقسيم ، والذي أضفت بموجبه الامم المتحدة الشرعية على أبرز ظاهرة استعمارية عرفها التاريخ القديم والحديث على حد سواء بدءا بمحاولة الامبراطور كورث ومرورا بمساعي نابليون واللورد بالمرستون وذرثيلسي وانتهاء بوعد اللورد بلغور .

إن الكيان الصهيوني بكل المقاييس التاريخية والسياسية هو وليد الاستعمار والتوسع الاوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين . ان أية دراسة تحليلية محايدة للعوامل الموضوعية التي رافقت ولادة الكيان الصهيوني لا تدع أي مجال للشك في أن زرع هذا الكيان في قلب الأمة العربية كان حصيلة عملية استعمارية تهدف الى التوسع وتسمى الى الهيمنة .

ولم يمض وقت قصير على صدور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) حتى أعلن الكيان الصهيوني بلسان ديفيد بن غوريون عن تنكره لهذا القرار لما يشكله من قيود على نزعة التوسع وروح الهيمنة المتأصلة في هذا الكيان . فقد صرح ديفيد بن غوريون أن الكيان الصهيوني غير مدين للأمم المتحدة أو لقرار الامم المتحدة بوجوده . وكان هذا التنكر السريع لقرار التقسيم مؤشرا واضحا على نية الكيان الصهيوني في التوسع وعدم اكتفائه بالحدود التي يرسمها ذلك القرار . ولم يكن قادة الكيان الصهيوني يهدفون من وراء تظاهرتهم بقبول قرار التقسيم سوى الحصول على موقع قدم في فلسطين يضي عليه المجتمع الدولي شرعيته حتى يمكنهم الانطلاق من خلاله لاحتلال وضم المزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية المجاورة .

وقد كان ديفيد بن غوريون صريحا بالنسبة لهذا الامر حيث يقول في رسالة حررها بتاريخ ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٧ :

"نحن عندما نحصل على ألف أو عشرة آلاف دونم نكون سعداء لأن الحصول على الأرض ليس مهما في حد ذاته فقط ، بل لأننا من خلاله نقوي أنفسنا ، وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها".
ولم يحدد ديفيد بن غوريون ولا خلفاؤه البلاد التي يعنونها ولا الحدود التي تحيط بها . ويقول ديفيد بن غوريون :

"بالنسبة لرسم الحدود فإنها مسألة قابلة للتعديل . في الكتاب المقدس ، كما في تاريخنا ، يوجد كل أنواع التعريفات للحدود ، ولذلك فليس هناك حد جغرافي حقيقي . ليس هناك حدود مطلقة" .
وفي حوار جرى بين بن غوريون وبنحاس دوزن الذي كان يشغل حقيبة العدل فيما تسمى بالوزارة الاسرائيلية جرى الحوار على الوجه التالي :

"روزن : هناك مسألة الحدود وهي مسألة لا يمكن تجاهلها .
بن غوريون : كل شيء ممكن ، إذا قررنا هنا أنه لن تكون هناك إشارة للحدود ، عندئذ سوف لن نذكرها ، ليس هناك شيء الزامي .
"روزن : المسألة ليست مسألة إلزام ، بل المسألة قانونية .
"بن غوريون : القانون هو أي شيء يقرر الشعب أن يكون .

وقد ورد هذا الحوار في كتاب ١٩٤٩ "الاسرائيليون الاوائل" لمؤلفه توم سيجف في الصفحة ١٨ من المقدمة .

وبعد بن غوريون جاء اسحاق شامير الذي يرأس الآن ما يسمى بحكومة الكيان الصهيوني ، وقال :

"ان اسرائيل لم تأخذ الاراضي بالفزوة من اصحابها الشرعيين وانما حررتها من بلدان غزتها عام ١٩٤٨ ، ونحن لم نضمها ولن نضمها فهي جزء من أرض اسرائيل وما هو جزء من ارضكم فإنكم لا تضموه" .

هذه هي استراتيجية ما يسمى بالاسرائيليين الأوائل ، وهي نفس الاستراتيجية التي يتمسك بها تلامذتهم اليوم بكل ملف وعناد وغرور .

إن العقيدة الصهيونية تقوم على اليقين بأنه يجب على يهود العالم أجمعين ان يحققوا وجودا قوميا فيما يسمى بالأرض التاريخية . إن فكرة جمع الشمل هذه هي جوهر الصهيونية الدائم وعليه فإنه لا يمكنها التخلص من اغراء التوسع ، فالكيان الصهيوني الذي أنشئ في ظروف معروفة من الغزو والاحتلال والاشريعة والارهاب لا يقدر وإن أراد ان يتخلى عن مساهم الحثيث نحو التوسع وزيادة رقعة الاحتلال . فبعد أن ضمن لنفسه موقع قدم في فلسطين أخذ في تنفيذ مخططاته التوسعية فاحتل في بداية المرحلة الثانية من الغزو أم الرشراش التي اعطاها اسما عبريا هو إيلات . وضمن بذلك لنفسه منفذا على خليج العقبة ، ثم قام بغزو تآمري للأراضي المصرية عام ١٩٥٦ بالتواطؤ مع كل من فرنسا وبريطانيا لكي ينتزع لنفسه حق المرور في خليج العقبة الذي تعود السيادة الكاملة عليه وفق مبادئ القانون الدولي لكل من مصر والمملكة العربية السعودية حيث لا يزيد عرضه عن اثني عشر ميلا أي أن المياه الإقليمية لكل من مصر والسعودية في هذا الخليج لا تزيد عن مئة أميال وهي نصف المسافة التي ينص عليها القانون الدولي كحد أقصى للمياه الإقليمية .

وقد كان الكيان الصهيوني يفكر جدياً عام ١٩٥٦ في استغلال العدوان الثلاثي لتنفيذ حلقة أخرى من سلسلة التوسعي الرهيب . وقام ديفيد بن غوريون بالفعل خلال زيارته لباريس عام ١٩٥٦ لتوقيع وثيقة التآمر الثلاثي ، قام بالاستفسار من المسؤولين الفرنسيين عما إذا كانت بريطانيا لا تعارض احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية ، أي أن الكيان الصهيوني كان يعدّ العدة لاحتلال الضفة الغربية حتى إذا لم تدخل المملكة الأردنية الحرب . وقد اضطر بن غوريون لصرف النظر عن هذه الفكرة بسبب عدم حصوله على تشجيع حلفائه في العدوان المزمع لهذه الفكرة وبذلك طويت الفكرة مؤقتاً .

وما لبث الكيان الصهيوني أن قام بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بعدوان عسكري مفاجيء ضد مصر ، حيث احتل قطاع غزة والضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان السورية . وبذلك استطاع أن يحقق أهم حلقة من حلقات مخطته التوسعي وهو الاستيلاء على فلسطين كلها ، وإزالة خريطتها من الوجود ، واعطاء سهلها ومرتفعاتها وكذلك مدنها وقراها أسماء عبرية جديدة مستقاة من دعاوى الحقوق التاريخية والدينية المزعومة .

وقد نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية المعروفة بموضوعيتها ورمانتها بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ ، ص ٣ ، مقتطفات من رسالة بعث بها ديفيد بن غوريون إلى الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول يطلب منه تأييد الكيان الصهيوني في الاستيلاء على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن وشرقه ، لأنه هكذا كانت بلاد اليشع على حد قول ديفيد بن غوريون .

إن نية التوسع الصهيوني والرغبة فيه ، والعمل الحثيث من أجله ، لم تعد سرّاً بعد نشر هذه الرسالة ، بل أصبح التوسع إحدى الثوابت الرئيسية التي تتركز عليها سياسة الكيان الصهيوني الخارجية والداخلية على حد سواء .

وعندما مُثّل ارييل شارون عن حدود الكيان الصهيوني أجاب بقوله "هي حيث توجد آخر دبابه اسرائيلية" . والدبابات الاسرائيلية موجودة الآن في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان السورية وكذلك في طابا المصرية .

ويقول ديفيد بن غوريون عام ١٩٥٦ ، أي قبل الاحتلال الثاني لمنطقة طابا بأحد

عشر عاما :

"إذا استطعنا ضرب عبد الناصر ، ووضعنا القناة تحت إشراف دولي ، وتمكّنت إسرائيل من السيطرة على مشارف إيلات - منطقة طابا - وتمّ تجرييد سيناء من السلاح ، فإن الموازين كلها سوف تنقلب في الشرق الاوسط" . وهذا يعني أن منطقة طابا المصرية ليست في رأي بن غوريون مجرد موقع لغنّدق سياحي ، بل هي تلال مهمة تشرف على ميناء أم الرشراش المسمى بايلات ، وقد وصفها بن غوريون بأنها أحد عناصر قلب الموازين في الشرق الاوسط ، وربما لهذا السبب لا يزال الكيان الصهيوني يرفض إعادة منطقة طابا الى مصر وهذا الرفض يندرج في نطاق المفهوم العدواني التوسعي .

ويندرج في هذا الاطار ايضا اصرار الكيان الصهيوني على استمرار احتلال مرتفعات الجولان السورية ، التي بنيت فيها حتى الآن ٤١ مستوطنة صهيونية ، وهجر أكثر من ٩٠ في المائة من سكان تلك المرتفعات ، الامر الذي يشكل انتهاكا صارخا ، وخرقا فاضحا لقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أكد عدم قانونية أو شرعية المستوطنات الصهيونية . بل ان الكيان الصهيوني أعلن ما سماه بضم مرتفعات الجولان السورية وطبّق عليها القوانين الصهيونية وفرض على سكانها الراضحين تحت الاحتلال الهوية الصهيونية . وقد رفض السكان هذه الهوية وتظاهروا رافعين شعار "المنية ولا الهوية" .

ولقد اجتاحت قوات الغزو الصهيوني لبنان الشقيق عدة مرات ، وواصلت تلك القوات الفازية عام ١٩٨١ الى مشارف بيروت العاصمة ، مدينة الحرف والكلمة ، لتخاطبها القوات الفازية بلغة المدفع والقنبلة ، حيث حاصرتها من البرّ والبحر ، وأخذت تلقي عليها الحمم من الجو والبحر والبرّ ، غير آبهة بالخسائر البشرية الفادحة من الاطفال والنساء والشيوخ ، التي قدّرت بثمانين ألف قتيل (٨٠,٠٠٠) وعشرة آلاف مفقود (١٠,٠٠٠) وثمانمائة ألف (٨٠٠,٠٠٠) بدون مأوى . هذا بالاضافة الى الخسائر الجسيمة في الممتلكات .

ان سلسلة الاعتداءات الصهيونية ضد لبنان وشعب لبنان لم تتوقف في أي يوم من الايام . ان الكيان الصهيوني يسعى باستمرار لسخ لبنان الشقيق من عروبتيه وإرغامه على التخلي عن كل التزاماته العربية . غير أن شعب لبنان الباسل قاوم بكل شجاعة وإباء أية محاولة صهيونية للحد من حريته أو الانتقاص من سيادته . ولهذا السبب تصدى لبنان بتصميم شديد للاتفاق الذي كان الكيان الصهيوني يريد أن يفرضه عليه بقوة السلاح . واستطاع شعب لبنان أن يسقط ذلك الاتفاق وأن يعلن رفضه القاطع للاحتلال الصهيوني . وأخذ يناضل في تصميم وتضحية من أجل تحرير أرضه واستعادة حريته وسيادته .

وقد عقد الكيان الصهيوني العزم على الانتقام من لبنان ومن شعب لبنان لرفضه الاتفاق الصهيوني ، واصراره على مقاومة الاحتلال ، وتأتي هذه الرغبة في الانتقام في مقدمة الاسباب التي جعلت الكيان الصهيوني يصرّ على عدم الانسحاب من جنوب لبنان رغم كل قرارات مجلس الامن وفي مقدمتها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يطالب الكيان الصهيوني بضرورة الانسحاب الفوري والسماح لقوة الامم المتحدة لحفظ السلام بالانتشار حتى الحدود الدولية .

لم يستجب الكيان الصهيوني لأي قرار من تلك القرارات وأخذ يعزز قواته العسكرية في جنوب لبنان وينشئ الميلشيات العميلة الموالية له والتي تآتمر بأمره لكي يستخدمها في اشارة القلاقل وخلق الفتنة واشاعة البلبلة وعدم الاستقرار في جميع أرجاء لبنان الشقيق .

ومنذ عشر سنوات وقوات الاحتلال الصهيوني تقتحم المدن والقرى وتنتهك حرمة البيوت والمدارس في جنوب لبنان . وقد دأبت تلك القوات على اعتقال وتوقيف المواطنين اللبنانيين عشوائياً ، دون تفريق بين الشيوخ والنساء والاطفال والرجال . وقد وصل الامر الى درجة اعتقال رجال الدين والاطفال واعتبار بعضهم رهينة لدى سلطات الاحتلال . كما دأبت سلطات الاحتلال في الجنوب على اغلاق المتاجر واقامة الحواجز على الطرق التي تمل بين القرى واتلاف المزروعات وحرق البساتين واجبار الاهالي في الجنوب على حصاد محاصيلهم قبل النضوج .

ان هذه الممارسات الصهيونية في جنوب لبنان تتعارض كل التعارض مع الاعراف
والمواثيق الدولية ، وخاصة اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، وانظمة لاهاي لعامي ١٨٩٩ ،
١٩٠٧ وكذلك ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي .
إننا نعتبر الولايات المتحدة الامريكية بعد اتفاتها الاستراتيجية مع الكيان
الصهيوني شريكا فعليا ومباشرا يتحمل القسط الاكبر من المسؤولية عن كل الحروب
العدوانية التوسعية التي يشنها الكيان الصهيوني بهدف الاحتلال والتوسع ، والتي
ما كان يمكن له أن يقدم عليها ويتحمل تكاليفها لولا ما يتلقاه من الولايات المتحدة
الامريكية من هبات ومساعدات مالية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ، فضلا عما توفره
له الولايات المتحدة من مساندة وتأييد مادي وادبي في كل الميادين والمحافل ، الامر
الذي شجعه على تجاهل قرارات مجلس الامن ، والاستهتار بقرارات الجمعية العامة
والاصرار على الاستمرار في انتهاج سياسته العدوانية التوسعية ، تلك السياسة التي
جعلت الجمعية العامة تصفه في قرارها ١/٩ (- د إ ط -) المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢
بأنه كيان غير محب للسلم ووصفته في قرارها ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي اتخذته في عام ١٩٧٥
بأنه كيان عنصري .

السيد كيلو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : لاكثر من أربعين

سنة نوقشت قضية الشرق الأوسط في العديد من المؤتمرات الدولية وغيرها من المحافل بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي كل هذه المناقشات لم يتم التوصل إلى أية حلول لتصفية أو تسوية المشاكل القائمة هناك . ومن بين كل المشاكل التي جذبت انتباه الأمم المتحدة تبرز محنة الفلسطينيين على نحو متفرد . ولا تزال محنة الشعب الفلسطيني اليوم كما كانت منذ بدايتها تمثل حالة خطيرة لا تهدد رفاه الفلسطينيين فحسب بل العالم بأسره أيضا . ومن ثم فإن الحالة المتفجرة القائمة في الشرق الأوسط ينبغي أن تكون شاعلا كبيرا من شواغلنا جميعا بسبب عواقبها الوخيمة .

وبالإضافة إلى اقتلاع الفلسطينيين من جذورهم ومن ديار آبائهم فقد أنكر عليهم حق استعادة ممتلكاتهم واستمر الاتيان بأشخاص آخرين من جميع أنحاء العالم وتوطينهم في ممتلكات مسلوقة وأراض تمت حيازتها بطريقة غير مشروعة .

وبينما أنشئ القطاع اليهودي لفلسطين داخل دولة إسرائيل عن طريق هذه المنظمة ذاتها أي الأمم المتحدة ، إلا أن القطاع العربي غدا محل خلاف لأنه لم يمنح مركز الدولة بالنسبة للفلسطينيين .

وجدير بالذكر أن قرار تقسيم فلسطين ، التي كانت تحت الانتداب في ذلك الحين إلى قطاعين أحدهما عربي والآخر يهودي في عام ١٩٤٧ لم يفض إلى حل مقبول في فلسطين . وهكذا فقد أدى التقسيم إلى نشوب احتجاجات وحروب بين العرب واليهود . وزاد من تفاقم الحالة وصول المهاجرين اليهود الذين جاءوا من كل أنحاء العالم وقد قدم هؤلاء الاثخام تحت متار العودة إلى إسرائيل ولاحتلال القطاع الذي خصم للشعب اليهودي في فلسطين الذي كان قد أصبح دولة إسرائيل . ومع ذلك فما أن وصلوا حتى كشفوا النقاب عن مخططهم الكبير لإقامة إسرائيل الكبرى الاسطورية التي تمتد بعيدا فيما وراء الحدود التي وضعتها ترتيبات التقسيم . وقد تسبب هذا التحول في الاحداث إلى نشوء احتكاك بين الطائفتين كما استمر في إفساد علاقاتهما منذ ذلك الحين وقطعتها بين حين وآخر الاعمال العدائية والحروب . وبالتالي وقعت خسارة كبيرة في الارواح

والممتلكات ليس في فلسطين فحسب بل وفي المنطقة بأكملها وفوق ذلك ، أرغم العديد من الفلسطينيين على هجر ديارهم وممتلكاتهم وأنكر عليهم حقهم في العودة . أما الفلسطينيون الذين بقوا في تلك الأراضي وبالتحديد في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تحتلها دولة إسرائيل الآن فيتعرضون باستمرار لمضايقات وقهر وقمع بلا حدود ، كما يتعرضون للحط من كرامتهم بإنكار حقهم في تقرير المصير والاستقلال . وفي رأينا أن هذا الوضع هو الجوهر الرئيسي للمشاكل التي تواصل تهديد السلم والهدوء في الشرق الأوسط . وبالتالي يجب إيجاد حل عادل ومنصف لها .

ومن المؤسف حقا إن منظماتنا لم تتمكن من تسوية مشاكل الشرق الأوسط لا سيما محنة الشعب الفلسطيني الذي اجتثت جذوره من وطن آبائه وأنكر عليه فرصة ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ولا يزال النزاع يتسع نطاقه ويحرق بالمنطقة بأكملها . وأصبح من الواضح الآن أن البلدان البعيد منها والقريب لا يمكن أن تزعم أنها في مأمن من الأعمال العدائية الناجمة عن مركز النزاع في فلسطين . وأقرب مثال على ذلك الحالة المفجعة في لبنان . فإسرائيل تواصل احتلالها للجنوب اللبناني ، وقد غدت المدن اللبنانية مسارح للحرب ابتليت بتدمير البنايات وخسارة الأرواح ومعاناة مكانها التي تجل عن الوصف . وما الفارة على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس إلا حالة أخرى تنطوي على انتهاك صارخ للسلمة الإقليمية لبلد أفريقي محب للسلم هو تونس . ونحن نعلن حزننا لموت الرجال والنساء والأطفال الأبرياء الذين أزهدت أرواحهم نتيجة لتلك الأعمال البغيضة التي ندينها بقوة . ولا يمكن تبرير مثل هذه الأعمال من واقع القانون الدولي . أو قواعد السلوك المقبولة .

وفي مناسبات عدة أبدى المجتمع الدولي رأيه بشأن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة أو بالتهديد باستخدامها . وكينيا تشاطر هذا الموقف تماما . ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يجوز لاية دولة أن يكون وجودها على حساب الآخرين . ونؤمن أن جميع الدول

في المنطقة لها حق متساو في الميثاق في ملام وأمن وداخل حدود آمنة معترف بها دولياً .
ونكرر من جديد أنه لا يمكن تحقيق ملم دائم في المنطقة ما لم يعترف بالحقوق
المشروعة للفلسطينيين في تقرير المصير وفي بناء دولة مستقلة خاصة بهم في المنطقة .
وكما سبق أن ذكرت فإن جوهر التوتر والنزاعات المتزايدة في منطقة الشرق
الأوسط يتركز على قضية فلسطين . ويتطلب حل هذه القضية التوصل إلى حل شامل يغطي
كافة جوانب المشكلة القائمة في تلك المنطقة . وبدون هذا الحل مستمر تلك الحالة
لفترة طويلة قادمة سبباً لتوترات ونزاعات متزايدة ، مما سيزيد من استمرار الفساد
العلاقات بين دول المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين . ويحدونا الأمل الصادق في
أن تدرك الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة الأخطار المحتمل أن تنجم نتيجة للافتقار
إلى حل لها . ونرى أن تلك الأطراف تستطيع أن تتجنب مثل هذه الأخطار عن طريق الاعتدال
في مواقفها تأييداً لحل عادل .

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي لا يمكن المغالاة في ضرورة بذل كل جهد لتحقيق
تسوية سلمية للمشاكل القائمة في الشرق الأوسط . ويرى وفدي أن المجتمع الدولي يقع
على عاتقه التزام تجاه شعب فلسطين ، ويجب أن يستمر في الاشتراك على نحو كامل في
الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة لقضية فلسطين . وبالمثل يجب على
المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً على إحلال ملم دائم في منطقة الشرق الأوسط . وفي هذا
المدد تؤيد كينيا الدعوة لمقد مؤتمر ملام دولي بشأن الشرق الأوسط تحضره كل أطراف
النزاع على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والأعضاء الدائمون
في مجلس الأمن .

وقد أعرب المجتمع الدولي في العديد من المناسبات بشكل جلي عن عدم جواز اكتساب الأراضي باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . بيد أن إسرائيل انتهكت هذا المبدأ دون عقاب . وأكد المجتمع الدولي مرارا وتكرارا ضرورة احترام جميع الدول لمبدأ عدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام وحدة أراضيها . ومنذ قيام مشكلة فلسطين ، كرمت منظومة الأمم المتحدة بأسرها وقتا طويلا وجهدا كبيرا من أجل التوصل إلى حل للمسائل المرتبطة بهذه المشكلة . بيد أن تلك الجهود لم تؤد حتى الآن إلى حل ما يكتنفها من جوانب معقدة ، فقد جوبهت كل الحلول بالتحدي والتعنت . وحتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا لاقت نفس المصير الذي انتهت إليه القرارات المتخذة في السنوات السابقة . ويتعين علينا جميعا دون استثناء أن نفي بالتزاماتنا المحددة بموجب ميثاق الأمم المتحدة . إلا أننا نجد إسرائيل تنتهك مرة أخرى سلامة أراضي دول أخرى وتتدخل في شؤونها . إن كينيا تحترم مبادئ المجتمع الدولي وتطلب من الآخرين أن يحترموها أيضا . وفي هذا الصدد ، نحن نؤيد تأييدا تاما الدعوة التي وجهت لإسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ ووقف انتهاكاتها المستمرة للوحدة الإقليمية للبنان .

وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى في الشرق الأوسط ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق أسفنا للحرب الدائرة بين دولتي العراق وإيران . ونشاهد زعمي هاتين الدولتين أن ينفيا إلى نداء الحكمة وأن يوافقا على إنهاء هذه الحرب . وفي لبنان أيضا ، استنزفت الحرب الأهلية كل طاقات الشعب . وينبغي إيجاد سبيل لإعادة السلم والوثاق إلى لبنان . وينبغي في هذا الصدد لكل الدول في المنطقة وفي مناطق العالم الأخرى الالتزام بمبدأ عدم التدخل التزاما دقيقا .

السيد بنونة (المغرب) : تفيد التقارير المعروفة علينا حول قضية

الشرق الأوسط وقضية فلسطين أن الحالة في تلك المنطقة تزداد توترا بسبب استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ومتابعتها لممارساتها غير

الإنسانية في تلك الأراضي ، الشيء الذي يزيد من حدة الخطر على السلم والامن الدوليين . وهكذا فقد جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أنه :

"نتيجة للسياسات والممارسات التي تنتهجها إسرائيل ، واستمرار عدم إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم ، استمر تزايد التوتر والعنف في المنطقة مما زاد حدة الخطر على السلم والامن الدوليين" (A/41/35 ، الفقرة ٥) .

وورد في تقرير الأمين العام أن :

"الحالة ستظل غير مستقرة طالما لم تحقق تسوية سلمية للنزاع القائم

في الشرق الاوسط" (A/41/768-S/18427 ، الفقرة ٢٤)

وقد عبر الأمين العام عن قلقه المتزايد فيما يخص إقامة مستوطنات يهودية

جديدة حيث يقول :

"يساورني قلق شديد إزاء النتائج التي تترتب على إقامة إسرائيل لمستوطنات إضافية في الأراضي المحتلة . فهذه مسألة تشير القلق الشديد وتساهم أكثر من أي عامل آخر بمفرده في إثارة الشكوك في أنهما الكثيرين حول استعداد إسرائيل للتفاوض بشأن تسوية سلمية تقضي بانسحابها من الأراضي" (A/41/786-S/18427 ، الفقرة ٢٦)

وقد أكد تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي

المحتلة أن إسرائيل ما زالت مستمرة في تنفيذ سياسة الضم والاستيطان وهضم حقوق

الفلسطينيين والعرب المقيمين في الأراضي المحتلة إذ جاء في التقرير :

"كما يتبين من المعلومات الواردة في التقرير ، استمرت السلطات

الإسرائيلية في تنفيذ سياسة الضم والاستيطان . " (A/41/680 ، ص ٥)

ويزيد التقرير قائلا :

"وتعكس المعلومات الواردة في هذا التقرير عوامل جديدة تزيد من حدة
السكان المدنيين سوءا على موشها . واللجنة الخاصة قلقا لتصاعد أعمال العنف
الناج عن تنفيذ حكومة اسرائيل لسياسة القبضة الحديدية التي بعثت من جديد
كما أعلنت ذلك السلطات ذاتها" (A/41/680 ، ص ٥) .
وكل هذا لا يترك أي مجال للشك في أن إسرائيل لا تعتزم التخلي عن مخططاتها
الرامية إلى فرض سياسة الأمر الواقع وتصفية القضية الفلسطينية المشروعة متجاهلة
بذلك قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي
مما يبعث على القلق المتزايد لدى المجتمع الدولي . وقد عبر عن هذا القلق رؤساء
الدول والحكومات لحركة عدم الانحياز في الإعلان النهائي للمؤتمر الثامن الذي جاء فيه
ما يلي :

"أعرب رؤساء الدول والحكومات عن القلق إزاء تدهور الحالة في الشرق
الأوسط نتيجة استمرار الاحتلال الصهيوني لفلسطين والأراضي العربية الأخرى
ونتيجة السياسة والممارسات الإسرائيلية المستمرة المتمثلة في أعمالها
العدوانية والتوسعية في المنطقة ، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن
الدوليين . " (A/41/697 ، الفقرة ١٥٢)

ومن شأن استمرار هذا التوتر ، القائم على استمرار احتلال إسرائيل للأراضي
العربية والفلسطينية ومواصلة ممارساتها غير الإنسانية ، أن يعمد من أعمال العنف .
ويؤكد هذا ما طالعتنا به الصحف مؤخرا حول المظاهرات العنصرية التي قامت بها في
القدس عناصر صهيونية متطرفة . وليست هذه أول مرة تقوم فيها منظمات صهيونية متطرفة
بأعمال عدائية ضد العرب ، كما يفيد ذلك تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة .

وان المغرب الذي يندد بهذه الاعمال العدائية التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر وتؤدي بالتالي إلى تعثر كل الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية الشرق الاوسط ، ليجدد تأييده وتضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع الهادف إلى استرجاع اراضيه المغتصبة وحقوقه المهضومة بما فيه حقه في تقرير المصير وإقامة دولة على أرض وطنه تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

إن قضية فلسطين هي محور الازمة في الشرق الاوسط . ومن أجل ذلك فإنه لا يمكن أن يقوم أي سلم دائم في المنطقة ما دامت حقوق الشعب الفلسطيني مهضومة وأرضه مستعمرة .

ومتظل الحالة في الشرق الاوسط مهددة للسلام والامن الدوليين ما دام الشعب الفلسطيني لم يسترجع حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني .

ولهذا فاننا نعتقد أن كل مساهمة لاحتلال ملام دائم وعادل وشامل في المنطقة يجب ان تقوم على الاعتراف بهذه الحقوق والانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف . وهذا ما أكدته دول عدم الانحياز في الاعلان النهائي لمؤتمرها الثامن حيث جاء في الفقرة ١٥٦ ما يلي :

"إن الحلول الجزئية التي تقتصر على بعض جوانب النزاع دون غيرها لا يمكن إلا أن تؤدي إلى مزيد من التعقيدات والتدهور في الوضع في الشرق الاوسط . وإن السلم الشامل والعادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس ، واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على اراضيه" .

وفي هذا الاطار تعتبر خطة فاس للسلام مساهمة فعالة وبناءة ، الشيء الذي جعلها تحظى بتأييد واسع في مختلف المحافل الدولية بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة وحركة دول عدم الانحياز . وقد جددت حركة دول عدم الانحياز في الاعلان النهائي لمؤتمرها الثامن المنعقد في هراري في أيلول/سبتمبر الماضي التأييد لمشروع السلام العربي حيث جاء في الفقرة ١٩٠ ما يلي :

"وأعرب رؤساء الدول والحكومات من جديد عن تأييدهم لمشروع السلام العربي الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي الثامن عشر الذي عقد في فاس في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢" .

وقد وضعت هذه الخطة المبادئ الملائمة لقيام حل عادل ودائم لقضية الشرق الأوسط . وبقدر ما سيستمر الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ، وبقدر ما تستمر الممارسات غير الانسانية في تلك الأراضي ، بقدر ما ستستمر معاناة اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها . ويستفاد من تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/41/13) ان حالة أولئك اللاجئين ازدادت تدهورا مما يبعث على القلق المتزايد.

وقد عبر عن هذا القلق أعضاء اللجنة الاستشارية للأونروا في الرسالة الموجهة للمفوض العام لهذه الوكالة والواردة في تقرير المفوض العام حيث جاء فيها :

"واللجنة تشاطركم القلق بالنسبة للأوضاع التي يحيهاها اللاجئون الفلسطينيون وبخاصة الذين يعيشون في جنوب لبنان ، وبالنسبة لما يتعرضون له من اعتداء وتصفية جسدية إمتدت لتشمل موظفي الوكالة" .

ويعاني اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة صعوبات متزايدة لأسباب اقتصادية .

وان المغرب إذ يشارك اللجنة في قلقها لتفاقم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين يريد أن يؤكد تأييده التام للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قصد التخفيف من آلام اللاجئين الفلسطينيين إلى

حل عادل ودائم يمكنهم من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم وإقامة دولة على أرض وطنهم تحت قيادة ممثلهم الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .
وأملنا أن يظهر المجتمع الدولي مزيدا من التضامن فيما يخص دعم الوكالة وتوفير الموارد المالية الضرورية والكفيلة بالسماح لها بمتابعة التزاماتها وواجباتها إزاء اللاجئين الفلسطينيين .
ولا يفوتني في هذا الصدد أن أهنئ السيد جياكوملي ، المفوض العام للوكالة ، على ما بذله من الجهود لحل الأزمة المالية التي كانت تعانيها الوكالة ، ونوجه شكرنا كذلك إلى كل الدول التي ساهمت وساعدت الوكالة على الخروج من أزمتها المالية .

لقد أبح المؤتمر الثامن لدول عدم الانحياز ، المنعقد في شهر أيلول/سبتمبر الأخير بهراري ، على عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقا لاعلان جنيف وقرار الجمعية العامة ٢٨/٥٨ . وهذا ما يؤكد من جديد العناية الكبيرة التي تحظى بها فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحضره كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وكذلك كل الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

إلا أنه رغم هذا التأييد المتزايد ، مازالت هناك خلافات قائمة تحول دون عقد المؤتمر وهذا ما جاء في تقرير الأمين العام A/41/768 حيث يقول في الفقرة ٢٧ :
"ويتضح من الاتصالات التي أجريتها خلال السنة الماضية انه لا يوجد إلى الآن توافق آراء بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة . إلا أن فكرة المؤتمر الدولي للسلام تلقى فيما يبدو تأييدا أوسع" .

وان المفرب ، الذي يقدر هذه الجهود حق تقديرها ، يعرب للأمين العام عن تأييده التام لما يعمتزم القيام به من مواصلة للمشاورات في هذا الصدد كما ورد في تقريره A/41/215 .

وأملنا أن تكمل بالنجاح ، في القريب العاجل ، جهود الأمين العام وكل الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الاوسط .

السيد موشوتاي (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة في

الشرق الاوسط وقضية فلسطين مشكلتان دوليتان خطيرتان ومترابطتان ارتباطا وثيقا ، إلى حد أنه يمكننا القول بحق أن هذه الاخيرة هي لب مشكلة الشرق الاوسط . وقد وصف الأمين العام بدقة مشكلة الشرق الاوسط في شتى تقاريره بأنها إحدى المشاكل العالمية الرئيسية التي تهدد مباشرة السلم والامن الدوليين في جزء من أكثر أجزاء العالم حساسة وأهمها من الناحية الاستراتيجية .

ونظرا لقربنا وللتقاليد المشتركة والعلاقات الودية التي تربطنا بشعوب المنطقة وحرصنا الشديد على أمن البشرية ، فإننا نتابع المأساة التي تتكشف في منطقتنا ، آخذين بعين الاعتبار دائما أن مصيرا مشتركا يربطنا بشعوب المنطقة . ونحن نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم ، بل وفي الواقع اضمحلال فرمة العثور على حل لهذه المشكلة التي تزداد تفاقمها بالصراعات الطائفية والمجابهاات بين الفرق المختلفة والعنف الفردي .

ومن الواضح بكل أسف أن النتيجة الوحيدة لمداولاتنا الطويلة على مدى الأربعين عاما الماضية هي إبراز المعاناة البشرية ، في تناقض واضح مع عدم قدرتنا على أن نعالج بفعالية مشكلة عالمية خطيرة قديمة قدم منظماتنا .

ونظرا للممالح السياسية والاقتصادية التي ينطوي عليها الامر ، فإن اخفاقنا في تحقيق تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط خطير على نحو خاص . فما من صراع اقليمي آخر يشكل خطرا أكبر على البشرية .

والعناصر الاساسية لحل المشكلة هي انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة ، وفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ، واحترام حقوق

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة إلى وطنه وأرضه والاعتراف الكامل بحقه في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة خاصة به . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في مفاوضات جدية . ولا بد من احترام حقوق الشعب الفلسطيني هذه ، غير القابلة للتصرف ، بعد أن ديسر بالاقدام على مدى عشرات السنين .

وبمناسبة الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، كرر السيد بيروس كبريانوس ، رئيس جمهورية قبرص ، نيابة عن حكومة قبرص وشعبها ، الاعراب عن التأييد الثابت لحرب التحرير التي يخوضها الشعب الفلسطيني والتزامنا الذي لا يتزعزع بحل عادل للقضية الفلسطينية ، وقال :

"إن التوصل إلى حل لهذه القضية التي طال أمدها ، يقوم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، سيخدم بلا شك السلم في منطقة الشرق الأوسط الحساسة والمتقلبة . فكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية كفاح من أجل الحرية والعدالة وحقوق الانسان وكرامته . ومن حق الفلسطينيين كغيرهم من شعوب العالم أن يتمتعوا بهذه الحقوق في دولة خاصة بهم مستقلة وذات سيادة" .

إن مأساة لبنان ، وهي دولة صفيرة صديقة مجاورة لنا ، وكفاحها العادل لمسون سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها ، كفاح قريب جدا من قلوب شعبنا وعزيمنا عليه ، وحكومة جمهورية قبرص تؤيد بقوة استعادة ذلك البلد لحقوقه على الفور . إننا نعتبر أن ضم أراضي الغير أمر غير مقبول وغير جائز . وقرار مجلس الأمن الذي اعتمد بهذا الخصوص يطالب بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي استولت عليها بالقوة منذ عام ١٩٦٧ . وتلك قاعدة أساسية في القانون الدولي ، يجب أن تنفذ إذا ما أريد تحقيق حل سلمي وعادل للمشكلة* .

وعليه ، يجب إنهاء احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومرثفات الجولان

* تولي الرئاسة نائب الرئيس ، السيد طومسون (فيجي) .

والاجزاء المحتلة من لبنان كما يجب وقف سياسة مصادر الاراضي وقفا نهائيا . وليس بوسع المجتمع الدولي أن يوفق بين مبادئه وسحق حقوق الآخرين ، أو السكوت على ما يسمى بالامر الواقع ، أو بأعمال العدوان والاحتلال .

فمتى ندرك أن الامن لا يعتمد على القوة والقمع والهيمنة والاحتلال ؟ ومتى ندرك أن اللجوء إلى العنف لا يولد إلا العنف ، وأن الخيار الوحيد لبقاء البشرية هو ذلك الخيار القائم على حسن الجوار والتسوية السلمية للنزاعات وتنفيذ القرارات والمقررات الرسمية للأمم المتحدة ، وذلك كما هو الحال بالنسبة للمشكلة الراهنة . إن عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية ، وبالطبع ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، هو أفضل إطار للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم . ونحن نؤيده لا لاننا نشعر أنه ينبغي الاستفادة بكل جهد فحسب ، ولكن لاننا نشعر أيضا أن عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، في أقرب وقت ممكن ، سيكون له أثر ايجابي أيضا على الحالة الحرجة السائدة الآن في المنطقة . مما يعود بأثر حميد على ما تتعرض البشرية له من استقطاب .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الامامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الشرق الاوسط جزء هام جدا من العالم في شتى الميادين . وتتعرف الدول الامبريالية بأهمية هذه المنطقة بالنسبة لبترونها ومواردها المعدنية الاخرى أو بالنسبة لأهميتها الاستراتيجية .

أما نحن شعوب الشرق الاوسط فإننا لا نأتي إلى الشرق الاوسط من أجل نطفه فقط أو لاستغلال موقعه الاستراتيجي ، إننا هناك لاننا كنا دائما هناك ، وعندما لم يكن أحد يعرف شيئا عن بتروله ، ولم تكن القيمة الاستراتيجية لتلك المنطقة معروفة . ان سكان الشرق الاوسط ليسوا بمهاجرين . والشرق الاوسط بالنسبة لنا ببساطة منطقتنا ، في حين أنه بالنسبة للانتهازيين الذين يرغبون في السيطرة على منطقتنا وبسط نفوذهم عليها بتترول وقيمة استراتيجية وجوانب أخرى تجتذبهم إلى المنطقة .

(السيد رجائي خراساني ،
جمهورية ايران الاسلامية)

إن النهج النزيه إزاء الحالة في الشرق الأوسط هو إذن نهج سكانه الأصليين الذين عاشوا هناك قروناً عدة ، وعلى الجمعية العامة أن تراعي مصلحة أهل المنطقة ، كما ينبغي أن تراعي بجدية حجج سكان المنطقة والشواغل التي تقلقهم . أما بالنسبة لنا فإن الشرق الأوسط هو ببساطة منطقتنا . ومن ثم فالمحور الذي ينبغي أن تدور حوله قرارات الجمعية العامة هو شعوب الشرق الأوسط ، فهي تقيم فيه لمجرد أنها أقامت فيه دائماً .

إن المسألة الأساسية التي عكرت بصورة خطيرة صفو السلم والامن في المنطقة هي احتلال المهاجرين الصهاينة لفلسطين . ولا بد أن يلقي اللوم بالنسبة لهذه الجريمة التاريخية على أكتاف الدول الامبريالية التي حولت جزءاً من العالم الى مركز للنزاع والمواجهة والحرب وإراقة الدماء . فبإقامتها قاعدة إرهابية في فلسطين المحتلة ، لم تعمل فحسب على تحويل ملايين من أبناء الشعب الفلسطيني الى مشردين ولكنها دمّرت الامن والسكينة في المنطقة . ولا تزال فلسطين واقعة تحت الاحتلال ؛ وبينما لا يزال الفلسطينيون يقيمون في مخيمات اللاجئين ويتوقون للعودة الى ديارهم ، يحاول الذين يقفون وراء احتلال فلسطين إضفاء اللمسات النهائية على هذا الاحتلال كي يجعلوه بمثابة أمر واقع .

ولهذا وضعوا اتفاقات كامب ديفيد ، وتولى آخرون وضع صياغات أخرى من تلك الاتفاقات . ولكننا ندين بقوة هذا كله ونعده بمثابة مؤامرات خائنة ترمي الى إضفاء الشرعية على الاحتلال غير المشروع لفلسطين . وإذا كانت المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط تنبع من احتلال فلسطين - كما قال بهذا الجميع تقريبا في الجمعية العامة لعدة سنوات مضت - فإن الخطأ الأكبر إذن هو ترك المشكلة باقية وجعلها تمتد وتتوسع فسي جذورها لتشمل كل المنطقة . وبالمثل فأي محاولة ترمي الى الاعتراف بالقاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين محاولة خاطئة وباطلة سواء كانت اعترافاً بالأمر الواقع أو جاءت مستترة أو ضمنية من خلال مؤتمر دولي ، أيا كان من يشاركون فيه ، أو غير

ذلك . إن مثل هذا الاعتراف خاطئ وغير شرعي . كما أن الاحتلال هو ببساطة أمر غير شرعي ومشاركة مختلف الكتل الدولية في المؤتمر لا يمكن أن تضي عليه أي شرعية . إن هذا الطفل غير شرعي ؛ ومن ثم فمن الخطأ الاعتراف به - لأن الاعتراف لا يضي عليه الشرعية . إن نصيحتنا المخلمة للذين يعنيهم الأمر هو ألا يقحموا أنفسهم في شيء لأن يؤدي سوى إلى تعقيد المشكلة بالنسبة لهم وكذلك بالنسبة للمسلمين في المنطقة .

إن فلسطين لها جانبان مختلفان . الأول هو أنها وطن الشعب الفلسطيني الذي له كل الحق في دياره والذي لا بد أن يتاح له بالتالي أن يعود إليها وأن يرفع عليها من جديد علم فلسطين . ويجب أن يكون ذلك الجانب ، بغير شك ، موضع اهتمام الهيئة الدولية . ولكن الجانب الآخر لفلسطين هو أنها أرض إسلامية لا يمكن التنازل عنها إلى المفتصبين الصهاينة تحت أي ظروف . إنها الأرض المقدسة التي تضم بين حناياها ثاني أهم المقدسات الإسلامية ومن ثم فمن المحرم تسليم هذه المقدسات أو هذه الأرض لقاعدة صهيونية . ومن واجب كل مسلم بغير استثناء أن يجاهد ويكافح لتحرير الأرض المقدسة . وفي هذا الخصوص ، فإن المسؤولية يتساوى في حملها المسلمون الفلسطينيون وغير الفلسطينيين على حد سواء .

وإذا وضعت الجمعية العامة أو ندوة أو مؤتمر أو هيئة أخرى أيًا كانت ، مخططًا للوصول إلى قرار يتنافى مع الواجبات الإسلامية للدول الإسلامية في العالم ، فإن مثل هذا القرار لن يكون له أي قيمة قانونية ولن يؤدي إلا إلى إضافة مهانة إلى الإساءات القائمة . إن مسلمي المنطقة لن يعترفوا بذلك أبداً ، وسوف يسفر الأمر عن مزيد من الاضطراب وإراقة الدماء في منطقتنا . ونرجوكم أن تتجنبوا ذلك بأن تتلافوا المحاولات الرامية إلى اضعاف اعتراف إقليمي على القاعدة المذكورة .

إن لبنان لا يزال واقعا جزئيا تحت الاحتلال ، ولم تستطع الهيئة الدولية إجبار الجيش الصهيوني على الانسحاب من المناطق الواقعة تحت احتلاله . إن مسلمي لبنان لا يزالون يدافعون عن أنفسهم بشجاعة ولكنهم يدفعون الثمن غاليا . وبالأمس فقط قصف

مناطق عدة من جنوب لبنان بواسطة الطائرات الصهيونية . وعلى الهيئة الدولية أن تتحمل مسؤولياتها بموجب الميثاق وأن تتخذ التدابير اللازمة لتحرير ذلك الجزء من لبنان من الاحتلال الصهيوني . ومن المؤكد أن مثل هذا العمل سوف يجدد ثقة مسلمي لبنان في الهيئة الدولية ويعزز قضية السلم في المنطقة .

ولا تزال مرتفعات الجولان بدورها واقعة تحت احتلال المفتصبين الصهاينة . ومن المفهوم جيدا أن القوات الصهيونية ما برحت تحاول مفايضة الأرض بالامن . ولكن هذه الصفة لن تنجح أبدا . فمن المستحيل استغلال أرض أي شعب وخصوصا الشعب السوري بالذات كوسيلة لاكتساب الاعتراف منه . وفضلا عن ذلك فإن الأرض السورية أرض إسلامية شأنها شأن فلسطين . ومن ثم فأي محاولة لإبقاء هذه الأرض تحت الاحتلال لن تعدو كونها خطة لحرب غاية في الخطورة والاتساع ضد المسلمين في المنطقة . وإذا لم يرد الصهاينة أن يفهموا هذه النقطة ، فعلى الذين يعتقدون بأن الشرق الأوسط منطقة هامة أن يفهموا بالحثم ذلك وإلا فلن يتحقق قط سلم أو أمن في منطقتنا .

وأخيرا وليس آخرا ، هناك الاحتلال الفعلي لفلسطين نفسها . ونحن ، بوصفنا مئات الملايين من مسلمي العالم ، ملزمون بشدة بتحرير فلسطين . وإذا ما أرادت الهيئة الدولية أن تلتزم الموضوعية وتعزز قضية السلم في العالم فلا ينبغي لها أن تبذل أي محاولة لتجاهل العوامل المسببة للحرب والاضطراب . فمن المستحيل نظريا ومن الخطأ أيضا أن نغذي الجراثيم وأن نكافح في الوقت نفسه لشفاء المريض . فمثل هذا المريض لن يكون مصيره إلا الموت . إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعزز قضايا متناقضة مع بعضها البعض . وأؤكد للجمعية العامة أن من الواضح أن ليس من سبيل لإضفاء الشرعية على احتلال فلسطين . ومن ثم علينا أن نتلافى استخدام عبارات طنانة لا قيمة لها بشأن جرائم القاعدة الصهيونية وذلك من أجل تمهيد الأرضية لكي نطلب منها أن توقف هذه الجرائم - ومن ثم نتجاهل المقولة الأصلية ، وهي وجودها غير الشرعي . إن القضية ليست في أن الكيان الصهيوني المزعوم قاس أو شرير أو ينتهك حقوق الإنسان أو يسلك سبيل العدوانية ، ولكن القضية هي أن عليه أن يذهب ولسوف يذهب .

أود أن أعرب عن تقدير وفدي للتقرير القيم الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/41/768 . فمن الصحيح تماما كما جاء في التقرير أن :
 "هناك خطرا شديدا أن تقع مرة أخرى أعمال عنادية كبيرة في المنطقة كما حدث مرات عديدة في الماضي إذا سمح باستمرار الجمود الحالي في عملية السلم" . (A/41/768 ، الفقرة ٢٤)
 وأود أن أضيف أن الأعمال العدائية الكبيرة لا يمكن منعها بمجرد التفاوض من أجل السلم ، فلا يمكن الحيلولة دون وقوعها إلا باستئصال جذور العداوات ألا وهو احتلال فلسطين .

ومن الصحيح أن تقارير الأمم المتحدة ووثائقها وسجلاتها وحقائقها هي التي يجب أن تحدد الأسلوب . وأسلوب التقرير يتفق مع الوثائق الموجودة في الأمم المتحدة . غير أنه مما يشير دهشة أعضاء الأمم المتحدة ، أن القوى الصهيونية قد هزمت للمرة الأولى وطردت من لبنان لا من جانب دول أعضاء في هذه المنظمة أو عن طريق أي من قراراتها ، بل من جانب مسلمي لبنان وحدهم . إن هؤلاء المسلمين الذين قاوموا بشدة وكافحوا للدفاع عن أراضيهم ونجحوا في طرد القوات الصهيونية من جزء هام من أراضي لبنان ليسوا ممثلين في هذه الجمعية العامة ، لأن موقفهم ليس هو موقف أية حكومة . ولذا لا يمكن للأمم المتحدة أن تغفل عن أن ذلك الشعب الذي يتزايد عددا وقوة ، يناضل من أجل قضيته بغض النظر عن قرارات أو مقررات هذه الجمعية العامة أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة . إن الحالة إذن تتسم بطابع فريد ، ويستمر فيها النضال بغض النظر عن قرارات هذه الجمعية العامة . ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ علما بتلك الحالة الفريدة .

وأخيرا ، فإن جماعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة ، التي لها سيطرة كبيرة على وسائل الإعلام في هذا البلد ، حاولت دائما أن تفرق بين المسلمين العرب في الشرق الأوسط من ناحية ، وبين جمهورية ايران الاسلامية من جهة أخرى بتلفيق ادعاءات لا أساس لها عن جمهورية ايران الاسلامية . غير أن مسلمي المنطقة لم ييخذعوا أبدا بهذه

الدعاية التقسيمية ؛ إنهم يعرفون تماما أن الصهاينة يحاولون دائما خداع الرأي العام وتضليله بمثل هذه المحاولات .

ومن المدهش أن الصهاينة قد نجحوا حتى الآن فيما يبدو ، وذلك بقدر ما يتعلق الأمر ببعض الممثلين العرب . فقد أعطى هؤلاء الممثلون في بياناتهم دليلا كافيا على الحقيقة المحزنة المتمثلة في أنهم يتصرفون تماما بالطريقة التي يريدها لهم الصهاينة . وينصح وفدي أولئك المعنيين ألا يخدموا مصالح العدو الصهيوني ويذكرهم بأنهم ينبغي أن يتحلوا بمزيد من الحكمة والتريث وألا يرقصوا على أنغام وسائل الإعلام الصهيونية .

إن كل الجهود التي تبذلها القوات الصهيونية التي تحتل فلسطين والذين يدعمونها تستهدف تحويل انتباه الهيئة الدولية عن احتلال فلسطين الى قضايا لا أساس أو أهمية لها ، لمجرد تمهيد الطريق أمام إنكار حقيقة أن احتلال فلسطين هو السبب الرئيسي لكل مشاكل الشرق الاوسط . ونأمل ألا يقدم هؤلاء الافراد السذج سندا للقاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين ، لأنهم سيحققون بذلك مصالح القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين .

أما فيما يتعلق بمضمون تلك الادعاءات - وهم لا يعرفون أي شيء سوى تلك المزاعم نفسها التي تكررنا وسائل الإعلام - فينبغي أن يتحلوا بالصبر لأن الحقيقة ستظهر عاجلا أو آجلا .

السيد دوميني (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من بين القضايا

الإقليمية البارزة التي ما فتئت تفرض تحديات خطيرة على المجتمع الدولي منذ فترة طويلة ، يمكن للمرء أن يذكر بالتأكيد مشكلة الشرق الاوسط المستعصية . ومن المؤسف أن يظل البحث عن حل سلمي لصراع الشرق الاوسط سرايا لما يقرب من أربعة عقود ، بالرغم من الجهود الحثيثة والدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي . وقد أودي الصراع ، بسبب طول مدته ، بأرواح عديدة وتسبب في محن وآس للكثيرين ، وخاصة للفلسطينيين الذين لا يزالون يتحملون وطأة آسارها .

حقا ان التقرير الاخير للامين العام عن الحالة في الشرق الاوسط ، المؤرخ فسي ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، يبعث كثيرا على التشاؤم . فالامين العام يقول إن :

"التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي

[مازال] ... بعيد المنال" .

ويضيف أنه ، بالرغم من الاتصالات الشنائية بين قادة الاطراف المعنية :

"هناك في الوقت الحالي غياب منذر بالخطر لعملية تفاوضية مقبولة بمصفا عامة وفعّالة ...

"و ... ما زالت مواقف الاطراف المعنية مباشرة متباعدة جدا . والدول الكبرى التي يُعتبر تأييدها أساسيا لإقامة سلم دائم في المنطقة منقسمة أيضا" .

"ويتضح ... أنه لا يوجد الى الآن توافق آراء بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة" .

ومرة أخرى يقول الامين العام في عبارات بليغة أنه بالرغم من أن :

"فكرة المؤتمر الدولي للسلام تلقى فيما يبدو تأييدا أوسع ، وقد قُدم عدد من المقترحات الإجرائية في اتصالات شنائية شملت أطرافا في المنطقة وآخرين تهمهم تسوية هذا النزاع الذي طال أمده" (A/41/768 ، الفقرات ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧)

ما زالت هناك خلافات هامة بشأن نطاق المؤتمر وتوقيته وبشأن مسألة الاشتراك بوجه خاص .

ولا يود وفدي في هذه المرحلة من المداولات أن يسترجع بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى عدم تمكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من العثور على حل سلمي رغم الإجماع على خطورة النزاع . وما يود وفد غانا أن يؤكد هنا هو أن الأمر ليس مجرد فشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الوصول إلى حل للنزاع . إن المهم هو أنه جرت محاولة لامتكشاف أبعاد نزاع الشرق الأوسط وحددت طريقة العلاج ، ولكن الأطراف المعنية بمسورة مباشرة أو غير مباشرة لم تثبت أن لديها الإرادة اللازمة لتنفيذ ذلك العلاج .

ولذلك بينما نسوف نحن في الاتفاق على طريقة إعطاء العلاج ، ما فتئ الذين في دوامة ذلك الصراع الذي طال أمده ، أي الفلسطينيين ، يعانون آثاره المدمرة . ولا يريد وفدي أن يتحدث عن تفاصيل محنة الشعب الفلسطيني فهي معروفة لكثير ممن الحاضرين هنا ، ولكنه يريد أن يبرز بعض الجوانب الخطيرة للحالة في الأراضي المحتلة .

عندما نقرأ تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/41/35) وتقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/41/768) ، تتضح مدى خطورة الحالة في الأراضي العربية المحتلة .

فتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوضح أن "هذا الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية المحتلة" (A/41/35 ، الفقرة ٢٠ ص ٥) محبه قمع جميع أشكال المقاومة وجميع أشكال التعبير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني . ويوضح التقرير نقلا أيضا عن مصادر إسرائيلية وعربية "ان أعمال العقوبة الجماعية وغيرها من أشكال القمع التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين قد أصبحت حدثا روتينيا تقريبا" . (الفقرة ٢٣ ص ٦) وقد استخدمت القنابل المسيلة للدموع في تفريق المتظاهرين وأطلق عليهم الرصاص في بعض الحالات ، وتعرضت المدارس ومخيمات اللاجئين للانقراض والاستيلاء عليها ، ودمرت مساكن من اتهموا بالمشاركة في أحداث تتعلق بالامن . وتعرض السكان المحليون للتفتيش والضرب وغيرهما من أشكال التخويف والتحرش .

وجاء في تقرير الأمين العام الذي أشرت إليه آنفا :

"ما زالت لجنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظم أفرادها الآن في ظل الاحتلال أو في المنفى موضع قلق دولي حاد . والتوتر مستمر ، وكثيرا ما تقع حوادث عنف بأشكال ودرجات مختلفة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وخارجها" .

(الفقرة ٣٤ ص ١٣ ، A/41/786)

وهذه الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان هي على وجه التحديد التي اجتمع مجلس الأمن بسببها في الفترة بين ٢١ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ للنظر في الحالة فسي الأراضي المحتلة . ومن المؤسف أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ تدبير حاسم بسبب التصويت السلبي من جانب أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وترتب على ذلك أن استمرت الحالة في الأراضي المحتلة في التدهور .

وفي الوقت ذاته استمرت الأمم المتحدة عن طريق وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في اتخاذ بعض تدابير الإغاثة للأهالي المحليين الذين أضر بهم النزاع ولا سيما اللاجئين الفلسطينيين . كما أن الأمم المتحدة ساعدت عن طريق عمليات حفظ السلم في الإبقاء على الهدوء في المواقع الحساسة مثل مرتفعات الجولان وجنوب لبنان . ومع ذلك ، كانت هذه التدابير ، كما ذكر الأمين العام بحق :

"ترتيبات مؤقتة أسما ترمي إلى تسهيل البحث عن تسوية سلمية" .

(الفقرة ٣٤ ص ١٤)

ويترتب على ذلك إذن أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكثر تصميمًا للوصول إلى تسوية شاملة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . ويفتتم وفدي هذه الفرصة ليحث المجتمع الدولي وكذلك الأطراف المشتركة في النزاع بمودة مباشرة على إبداء الإرادة اللازمة لتسوية خلافاتها حتى يمكن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط دون مزيد من التأخير ، وبذلك فإن المجتمع الدولي ينقذ منطقة الشرق الأوسط من محنة استمرار الصراع كما أنه يبعد الأخطار التي تنجم عنه على السلم والأمن الدوليين .

وختاما يود وفد غانا الإعراب مرة أخرى عن اقتناعه بأنه ما دامت قضية فلسطين هي لب النزاع في الشرق الأوسط ، فإن أي عملية سلام يجب أن تتناول جميع جوانب النزاع

وأن تشترك فيها جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ومن رأينا ، على وجه التحديد ، أن الحل الشامل والدائم لن يقوم إلا بتوفير المعدل للفلسطينيين . كما أن من رأينا أنه مادام الفلسطينيون أنفسهم قد اختاروا منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيلهم ، فيجب أن يسمح لها بالاشتراك في جميع المفاوضات الدولية المتعلقة بمسألة فلسطين دون أية شروط مسبقة .

السيد ماكديويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقرير

الأمين العام عن الحالة في الشرق الاوسط تقرير يعرض صورة قاتمة جدا . فمنذ أن نظرت هذه الجمعية في هذا البند في آخر مرة لم يحدث تطور في أي جانب من جوانب المشكلة في تلك المنطقة يستطيع الأمين العام أن يسترعي الانتباه إليها على نحو إيجابي . لقد وصلت عملية السلم إلى طريق مسدود . وأصبح العنف أمرا مزمنا ، ولا سيما في لبنان . وما زالت إسرائيل تحتل الأراضي العربية التي استولت عليها في ١٩٦٧ . وهي تتصرف فيها بطريقة يرى المجتمع الدولي بأسره أنها تخالف القانون الدولي . كما أن الملاحظات التي أبدتها الأمين العام عن الموقف تدعو إلى التفكير . فهو يرى أنه لا مفر من أن يستمر عدم الاستقرار إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل . وهو يذكر أيضا أن القدر الكبير من الاتفاق داخل المجتمع الدولي بشأن المبادئ التي تقوم عليها التسوية السلمية الشاملة لم يقابله اتفاق مماثل على الإجراءات التي ينبغي اتباعها للوصول إلى تلك التسوية . وهو يدق ناقوس الخطير إذا لم تبدأ عملية تفاوض نشيطة ومقبولة من جميع الأطراف .

ان نيوزيلندا تشاطر غيرها هذه الشواغل ، بوصفها مراقبا عن بعد للتطورات في الشرق الاوسط ، لكنها مهتمة مع ذلك اهتماما مبدئيا بالحالة السائدة هناك وتتعترف بما للمنطقة من أهمية حيوية بالنسبة لاستقرار العالم . وتدرك حكومة بلادي تماما المخاطر التي ألمح إليها الأمين العام . ويؤمننا أنه لا توجد مبادرات اقليمية ولا مشاركة من جانب القوى العظمى تشير إلى مخرج من المأزق الحالي . فكل عام يمر دون التوصل إلى حل إنما يزيد من تعقيد المشكلات . وقد أدت الأمم المتحدة مسن جانبها ، دورا مفيدا وبنّاء على مر السنين ، سعيا وراء تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها حسم مشاكل المنطقة . فعمليات صيانة السلم ، وعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وأنشطة الأمين العام ذاته ، بل إنها تشهد جميعها بالجهود الدؤوبة المشابرة التي تبذلها الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية . وستواصل نيوزيلندا تأييدها النشط لتلك الجهود . وأود أن أشير هنا إلى أسف بلادي العميق إزاء مقتل ثلاثة جنود آخرين من فيجي ممن يخدمون في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ، وذلك منذ بضعة أيام . ومن المناسب أن نشيد إشادة خاصة بفيجي - بلدكم سيادة الرئيس - التي خدمت كتيبتهما مع اليونيفيل منذ تشكيلها ، كما نشيد أيضا بالدول الأخرى المشاركة والتي اضطلعت بدورها بشرف وامتنياز ، في ظل ظروف عسيرة في أحيان كثيرة ، وبدون التعاون الكامل من قبَل الأطراف الأخرى المعنية .

وفي رأي نيوزيلندا أن أساس التسوية الشاملة في الشرق الاوسط منصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . فالمبادئ التي أرسيت في القرار الأخير واضحة وتتسم بالعدالة وينبغي أن تنفذ بحذافيرها . فذلك القرار يؤكد على عدم جواز الحصول على الأراضي عن طريق الحرب ووفقا لذلك ، يجب أن تنسحب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . ويؤمننا أن لا تبدي إسرائيل أي استعداد للقيام بذلك ، بل إن العديد من أعمالها تشير إلى الاتجاه المضاد . ولا تعترف نيوزيلندا بصحة ضم إسرائيل للقدس الشرقية ، وبسط القانون الإسرائيلي بل والادارة والولاية الاسرائيليتين على مرتفعات الجولان ، أو إقامة مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة . ونحن نعتبر أن

قلق الامين العام العميق إزاء سيامة المستوطنات قلق له ما يبهره . ومما أثار انزعاجنا إبان هذه الدورة أن استمعنا إلى ممثلي إسرائيل وهم يدافعون عن سياسة إقامة المستوطنات التي ينتهجونها وإدارتهم للأراضي المحتلة بالإشارة إلى الرفاهية المادية للسكان . ولم يكن سبب انزعاجنا هو صحة هذه الإدعاءات أو عدم صحتها ، لكن بعدها عن الشاغل الاساسي للمجتمع الدولي ، وهو أن احتلال إسرائيل لهذه الأراضي غير شرعي ويشكل عقبة مستمرة أمام التسوية التفاوضية . ولم نستمع إلى أي توضيح يبيّن تفكير إسرائيل بشأن المستقبل السياسي لتلك الأراضي ، أو العملية التي يمكن أن يتقرر من خلالها هذا المستقبل .

وفي رأي نيوزيلندا ، أن أية تسوية ينبغي أن تأخذ في الحسبان حقوق وتطلعات شعب فلسطين العربي . ومن حق اللاجئين الفلسطينيين أن يعودوا إلى ديارهم أو يعوضوا عنها . وحقوقهم تشمل حق تقرير المصير . فإذا رغبوا في إقامة دولة عربية في فلسطين فالقرار قرارهم . وسواء رغبوا أن يقيموها كدولة مستقلة أو أن تصبح جزءاً من دولة عربية أكبر بموافقة تلك الدولة ، فالأمر لهم أيضاً يبتون فيه حسبما يرتأون . فلا يمح أن تنكر عليهم حرية الاختيار ، أو الحقوق التي تتمتع بها الشعوب في أي مكان آخر كمواطنين في دول مستقلة .

وتعترف نيوزيلندا أيضاً بحق إسرائيل ، وتؤيد حقها كدولة مستقلة ذات سيادة ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها ، بمنأى عن تهديدات القوة أو أعمالها . ويؤسفنا تردد الدول المجاورة لإسرائيل وتردد منظمة التحرير الفلسطينية في قبول تمتع إسرائيل بهذا الحق قبولاً لا يشوبه لبس . وإذا ما كنا نرغب حقاً في تسوية سلمية فلا بد من التغلب على مثل هذا التردد . إذ أن السلم التفاوضي لا يستوجب فحسب المرونة والحلول الوسطى ، بل يستوجب أيضاً الاعتراف بحقوق جميع الأطراف .

وبدون التنازلات المتبادلة ، يبدو أن التقييم القائم للأمين العام بخصوص احتمالات عقد المؤتمر الدولي في المستقبل المتطور ، سيمبح حقيقة واقعة . وتحبب نيوزيلندا فكرة عقد مؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة يمكن فيه للأطراف المعنية أن

تجري مفاوضات مباشرة . وتلك الاطراف تشمل إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية المجاورة . أما من يمثل الفلسطينيين فهو أمر يجب أن يقرره الفلسطينيون أنفسهم . ولن تكون التسوية دائمة ما لم يتفاوض بشأنها فلسطينيون مقبولون لدى الشعب الفلسطيني .

إن نجاح المؤتمر الدولي سوف ييرتبن إلى حد كبير بإبداء مسبق للاستعداد لتسوية النزاع المعقد الذي طال أمده ، بوسائل سلمية وبإصرار الاطراف على تحقيق اتفاقات تكفل ملما عادلا دائما . ويحدونا الأمل في أن تظهر قريبا هذه الصفات الحميدة في سلسلة الاتصالات الخاصة بالمقترحات الإجرائية التي يشير إليها الأمين العام . ونحن نشجع المعنيين بالأمر على أن يلحوا على إجراء هذه الاتصالات . فمحنة الشعب الفلسطيني تتطلب بذل جهد إضافي ملموس لتأمين مستقبله وبهذه الطريقة وحدها سوف يضمن وجود مكان مستقر لشعب إسرائيل أيضا .

السيد ليسير (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : جرت العادة أن

يتم في كل دورة تقييم أنشطة هذه المنظمة في مختلف مجالات اختصاصها . فبالنسبة للشرق الاوسط ، يعد تقرير الأمين العام واضحا فيما يتعلق بالحالة الحرجة المحفوفة بالتهديدات والتي لا تزال قائمة في هذه المنطقة . والواقع أن القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة في هذا الصدد ظلت حبرا على ورق . وللأسف ، تبين كل المؤشرات أن رفض إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة أصبح ممارسة عادية تلقائية . وسواء كانت هذه القرارات والمقررات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة فمسيرها معروف ملغا . وهذا له أثر عكسي على منظمنا ، التي أردنا لها أن تكون أداة للسلام ولتحقيق علاقات الوثام والانسجام بين الشعوب .

إن إسرائيل تتجاهل نداءات المجتمع الدولي وما زالت ماضية في تعزيز احتلالها لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن مرتفعات الجولان السورية والجنوب اللبناني . إن التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة (A/41/680) ، يصف التطورات

التي حدثت في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . وهو يشير إلى التهويد التدريجي لتلك الاقاليم عن طريق توطين عدد متزايد من المستوطنين اليهود الذين أتوا من كل أرجاء المعمورة .

إن هذه السياسة التي ترمي إلى تغيير الطابع الديموغرافي للأراضي المحتلة ، تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بل إنها فضلا عن ذلك ، تزيد من تعقيد الحالة المعقدة السائدة في الشرق الأوسط .

إن الممارسات الحالية لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تتمثل في تشييد الخنادق على مراكز إسمكان العرب ، وتعزيز المستوطنات التي أقيمت هناك أو إقامة أخرى جديدة ، بحيث يتم - عما قريب - توطين ربع مليون مستوطن يهودي في المنطقة .

لقد أشرنا من قبل إلى خطة دروبليسي بشأن نقل السكان إلى الضفة الغربية وإلى وشائق المنظمة الصهيونية العالمية بشأن التوسع في المستوطنات . وبالمثل لفتنا الأنظار في الماضي إلى مشروع بن بورات المتمثل بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين . وهذه الخطط والمشاريع إنما تؤكد الأهداف الحقيقية لإسرائيل في الأراضي العربية المحتلة . وبالرغم من إدانة المجتمع الدولي ، فإن هذه السياسة التوسعية ، التي أدت إلى ضم مدينة القدس ومرتفعات الجولان ، تزعم أنها تعيد "التوازن" إلى المنطقة من النواحي الديمقراطية والاستراتيجية والاقتصادية بكل ما ينطوي عليه ذلك من آثار من حيث السلم والأمن . ومن ثم فإن المستوطنات الصغيرة ستصبح قرى ثم تنمو بدورها إلى مدن كاملة تتوافر لها جميع الهياكل الأساسية والتدابير الأمنية اللازمة .

إن الدور المخصص لهذه المستعمرات ليس استراتيجيا إلا من حيث المظهر ، لأن حجة الأمن التي دأب جميع القادة الاسرائيليين على الاستناد إليها بدءا من غولدا مائير ومرورا بمناحم بيغن ووصولاً إلى القادة الحاليين هي مجرد ذريعة تستخدم ليبرروا بها في التحليل النهائي ضم الأراضي العربية .

كان من عادة ييغال آلون أن يقول بأنه ينبغي إقامة المستعمرات في المناطق الاستراتيجية الهامة على طول الحدود الحالية أو قرب المناطق التي يمكن أن تصبح مناطق حدود في المستقبل .

وفي عام ١٩٧٧ قال اسحق رابين عندما كان رئيسا لوزراء اسرائيل أن المستوطنات ، توفر أساسا متينا للسياسة التي تطالب بسلم داخل حدود يمكن الدفاع عنها .

وردا على سؤال حول حدود الأراضي التي تعتبرها اسرائيل ضرورية لامنّها وجّه ذات يوم إلى غولدا مائير ، أجابت قائلة :

"إذا كنت تعني أنه كان من المفروض أن نرسم خطا للحدود ، فإننا لم نفعل ذلك . وسنفعل ذلك عندما يصبح ضروريا . ولكن من العناصر الأساسية فسي

السياسة الاسرائيلية أن حدود ٤ حزيران/يونيه لا يمكن اعاتتها في معاهدة السلم . لابد من حدوث تعديلات في الحدود ، وسيكون ذلك على كل حدودنا من أجل امننا" .

ان هذه الاقوال ومثلها كثير أقل ما يقال عنها انها تستهدف التعدي على اراضي الدول المجاورة وابتلاع الاراضي الفلسطينية ، وهي تبرز مفهوم "الحدود التي يمكن الدفاع عنها" ، وهو مفهوم عجيب من شأنه ، لو منح بقبوله أن يكرس بشكل نهائي لاجدال فيه مبدأ استعمال القوة في العلاقات بين الدول .

وعلاوة على ذلك ، يبدو أن هذا المفهوم كان الاساس الذي انبنى عليه ، رغم نفي ذلك ، الغزو الوحشي للبنان ، كما كان أساس المحاولة الفاشلة لغرض معاهدة من جانب واحد على ذلك البلد . وقد فشلت تلك المحاولة بفضل هجاعة الشعب اللبناني وما يتحلى به من روح التضحية . ونحن نرى اليوم محاولات اسرائيلية بذيلة تستهدف فصل المناطق الجنوبية عن بقية لبنان وإقامة منطقة نفوذ فيها لاسرائيل لخدمة مخططاتها الخفية . ان اسرائيل ، شأنها شأن اتباعها من الخونة في المنطقة ، بدأت تدرك بعد النكسات التي لحقتها في اراضي هذا البلد الصغير انه ليس من السهل اخضاع اية دولة مهما كانت ضعيفة أو سيئة التجهيز . ومازلنا نأمل إن هذه النكسة التي أصابت مغامرات اسرائيل العسكرية ستلقنها درما قد تستفيد منه في المستقبل . بيد أننا مازلنا مشدوهين من جراء رغبة اسرائيل المستمرة في معاقبة اللبنانيين والفلسطينيين الذين رحب بهم ذلك البلد والذين ليس لهم من جريمة سوى مقاومة الاحتلال والاستبداد .

لقد أصبح العنف بشتى جوانبه المصير اليومي الذي يسود المنطقة ، بل انه لم يعد قاصرا على المنطقة وحدها ، ولا بد من العمل الجماعي لتحديد الاسباب الكامنة وراءه ولمعالجتها علاجا جذريا . ان السبب الاساسي لهذا العنف هو الاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي يطبق بقبضته على السكان العرب ويزيد من الاعمال الوحشية والمعاملة المنافية للقانون التي يمارسها ضدهم .

وفي الوقت الذي نناقش فيه الحالة في الشرق الاوسط ، تقوم فرق الانقسام بمهامها في المباني التي هدمتها الطائرات الاسرائيلية التي مازالت مستمرة فسي ارتكاب أعمال العدوان ضد لبنان .

ومازالت اسرائيل تستند إلى حجة الامن المظللة بالرغم من أنه لا يوجد من يعلم أين تنتهي حدودها بالضبط - هل هناك أي بلد آخر في العالم يحيط مسألة حدوده بمشاكل هذا الغموض ؟ لقد دأبت اسرائيل منذ قيامها على توسيع نطاق حدودها تنفيذا للاستراتيجية التي وضعتها المنظمة الصهيونية العالمية ، ومع ذلك فاننا نود أن نؤكد على أن حجة الامن كما تستند اليها اسرائيل لا تصمد لأي اختبار نظرا لأنه مهما امتدت حدودها فانها تنتهي دائما بوجود جيران لهم نفس الحق في أن يعترف بسيادتهم وحقوقهم غير القابلة للتصرف وان تحترم هذه السيادة وتلك الحقوق .

ولذلك ينبغي لنا أن نؤكد مجددا من فوق هذه المنصة بأن القوة العمياء لن تجلب السلم لاسرائيل او لأولئك الذين يراودهم أمل كاذب بإمكان فرض سلم اسرائيلي على الشرق الاوسط . ولا يمكن للاستعراضات اليومية للقوة او الهجمات المشهدية ، التي كان آخرها الهجوم الذي شنته يوم أول تشرين الاول/اكتوبر على تونس ، ان تخضع إرادة البلدان المجاورة لاسرائيل ، وهي بلدان لا تتطلع إلا الى استعادة اراضيها المحتلة وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني .

لقد وصف المؤرخ الانكليزي الراحل ارنولد توينبي مصير الفلسطينيين بالعبارات التالية :

"ان المأساة الفلسطينية ليست مأساة محلية فحسب ، بل هي أيضا مأساة

تهم العالم أجمع لأنها تمثل ظلما يهدد السلم العالمي" .

ونحن نضم صوتنا إلى صوت ذلك الرجل شاقب البصيرة ، مناضدين المجتمع الدولي أن يعمل بشكل جماعي من أجل ان يستعيد الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حقوقه الاساسية وغير القابلة للتصرف .

ولا يزال حل المشكلة الفلسطينية يمثل حجر الزاوية في اية محاولة للتوصل الى تسوية . وخطة فاس التي تضع الخطوط العريضة لهذه التسوية تبين استعداد العرب لاجلال السلم على اساس من القانون والعدالة .

وتكرّر تونس تأييدها لهذه الخطة ، في الوقت الذي ترحب فيه بأية مبادرة مهما كان مصدرها يكون من شأنها احلال السلم الشامل والعدل والدائم في الشرق الاوسط . ومن ثم ، يؤيد بلدى المقترح الخاص بمؤتمر السلم الدولي المعنى بالشرق الاوسط ويشجع الامين العام على مواصلة جهوده الموجهة لعقد ذلك المؤتمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم

الاخير في مناقشة هذا البند .

وسيمت التصويت على مشروع القرار المتعلق بهذا البند في اجتماع لاحق

للجمعية العامة يعلن عنه في اليومية .

اعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية الذي طلب الكلام ممارسة لحق

الرد . وأود ان اذكره بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد البيانات التي

يدلي بها في ممارسة حق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية

ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

اعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية .

السيد الفرطاي (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد اطلعت على القائمة التي أرفقها المندوب الصهيوني ببيانها صباح يوم الأربعاء وهي قائمة لفحست واختيرت وقامت لها لكي تخدم هدفين اثنين : الأول هو صرف نظر واهتمام هذه الجمعية عن البند المطروح للنقاش وهذه سياسة صهيونية تقليدية ، والثاني هو التغطية على الجرائم والممارسات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

سوف اكتفي بالإشارة فقط إلى واقعة أو واقعتين مما ورد في تلك القائمة من افتراءات وتلفيقات ، لكي أكشف لكم وللشادة المندوبين زيد تلك القائمة وتحيزها وعدم موضوعيتها وتسخيرها كلياً لخدمة هدفين محددين .

تقول القائمة ان الجماهيرية هاجمت السفن الأمريكية في المياه الدولية ، والحقيقة التي يعرفها العالم كله ان طائرات السفن الأمريكية هي التي هاجمت أهدافاً مدنية في مدينة صرت الليبية عندما أقلعت الطائرات الأمريكية من حاملات الطائرات التي ترابط أمام السواحل الليبية ونفذت تلك الغارة التي رافقها قيام السفن الحربية الأمريكية بإطلاق صواريخها على قوارب الحراسة الليبية التي كانت في مهمة عادية روتينية في المياه الإقليمية الليبية ، وقد نجم عن هذا العدوان خسائر فادحة في الأرواح وجسيمة في الممتلكات .

أما يوم ١٥ نيسان/أبريل من هذا العام فلم يحدث ، وفق تلك القائمة ، سوى انفجار سيارة ملغومة في أحد شوارع بيروت . لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية وفق تلك القائمة في ذلك اليوم بغارة جوية بربرية ضد الأحياء السكنية والمطارات المدنية في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي ، ولم يجتمع مجلس الأمن في جلسة عاجلة لمناقشة هذه الغارة ، ولم يستخدم حق النقض في المجلس لابطاء مشروع قرار بإدانة تلك الغارة ، ولم تناقش الجمعية العامة ذلك العدوان كبند رئيسي من بنود جدول أعمالها لهذه الدورة ، ولم تصدر قراراً بإدانة هذه الغارة وهو القرار ٢٨/٤١ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ بأغلبية ٧٩ صوتاً .

أى مصداقية وأى موضوعية تبقى لتلك القائمة في ظل مثل هذا التحيز والاختيار الانتقائي للأحداث ؟ ان تلك القائمة تشكل في نظرنا إساءة بالغة لذكاء وفطنة المندوبين المحترمين ، بل ولهذه الجمعية نفسها التي نستميحها في أن نقول بأننا نرى ان مكان تلك القائمة الصحيح هو سلة المهملات .

ان هذا الأسلوب في التزوير والتلفيق هو سمة ملازمة للطبيعة الصهيونية التي لم تكف بتزوير التاريخ بل امتد تزويرها إلى وقائع الحقوق الدينية التي يكشف لنا التاريخ القديم والحديث وكذلك كبار رجال الدين اليهود مثل الحاخام الأكبر في إنجلترا ، هيرمان ادلر ، وكبار المفكرين مثل المفكر جوزيف رينيه وكبار الكتاب ، مثل الكاتب الفريد ليلينثال ، ان تلك الدعاوى هي مجرد تلفيقات ولا تستند إلى أى أساس ديني . وهذا أيضا هو رأى المتدينين اليهود الارثوذكس الذين يؤكدون باستمرار أن الصهيونية ليست عقيدتهم وان الكيان الصهيوني لا يمثلهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥